

العنوان:	تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الاداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	حسين، علاء علي أحمد
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	316 - 380
رقم MD:	969866
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الوحدة الاقتصادية، الاداء المالي، الاستراتيجيات التسويقية، الشركات التجارية، الاسواق المالية، التحفظ المحاسبي، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969866

**تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي
وانعكاساتها على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة
بسوق المال المصرى (دراسة تطبيقية)**

الدكتور

علاء على أحمد حسين

المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى "دراسة تطبيقية"

إعداد

دكتور/ علاء على أحمد حسين

المدرس بقسم الحاسبة والمراجعة

كلية للتجارة - جامعة عين شمس

مستخلص البحث:

تمثل هدف القضية البحثية المطروحة من قبل هذه الدراسة فى اختبار تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي، وانعكاسات ذلك على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، قام الباحث بعرض وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبي المتعلقة بالإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبي، إلى جانب تحليل العلاقة التآثرية بين خصائص الوحدة الاقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبي، فضلاً عن إبراز الانعكاسات المحاسبية لمستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالى والسوقى. وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية واختبار فروض البحث الرئيسية من خلال اختبار ما يتفرع منها من فروض فرعية لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه، وبناء النموذجين المحاسبيين الكميّين المقترحين (أولهما لقياس تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي، وثانيهما لقياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالى والسوقى)، من خلال استخدام أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structure Equations Model، وذلك على عينة قوامها 62 شركة مساهمة مدرجة بسوق المال المصرى خلال نطاق فترة الدراسة، والذى يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثلاث سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2012 وتنتهى فى عام 2014. وقد توصل الباحث فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتى من أهمها، تزايد مستويات التحفظ المحاسبي للشركات الممثلة فى عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة، كما تبين وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوى لكل من حجم المبيعات (SASIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، ونوع الصناعة (INDUSTRY)، وعلاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى لكل من حجم الشركة (COSIZE)، درجة تعقد الشركة (DCC)، عمر الشركة (COAGE)، مخاطر الشركة (CORISK)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، على مستويات التحفظ المحاسبي (AC). كذلك، تبين أن

كلًا من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، حجم الشركة (COSIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK)، يرتبطون بعلاقات ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي مع معدل العائد على المبيعات (ROS) كمقياس يعبر عن الأداء المالي، في حين لا يوجد لهذه المتغيرات أى تأثير معنوي على كل من معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، كمقياسين يعبران عن الأداء المالي. كما تبين وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، وحجم الشركة (COSIZE)، وعدم وجود تأثير معنوي لكل من نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK)، على نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) كمقياس يعبر عن الأداء السوقي للشركات الممثلة فى عينة البحث.

الكلمات الدالة على البحث:

خصائص الوحدة الاقتصادية، التحفظ المحاسبي، الأداء المالي، الأداء السوقي.

١. مقدمة البحث:

يحظى مفهوم التحفظ المحاسبي (AC) Accounting Conservatism فى العقدين الأخيرين، باهتماماً ملحوظاً من جانب العديد من أدبيات التراث الفكرى المحاسبي الأكاديمي، حيث ظهرت الحاجة إلى تبني الوحدات الاقتصادية لسياسات محاسبية أشد صرامة، لاسيما عند الاعتراف بالإيرادات والأرباح، بحيث تصبح معها التقارير المالية أكثر تحفظاً، لحماية مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، خاصة فى أعقاب ما شهدته بيئة الأعمال المعاصرة من تزايد حالات الفشل المالي والتقاضى والانهيارات والأزمات المالية التى طالت كبرى الشركات المساهمة فى الأسواق المالية العالمية، كنتيجة للممارسات السلبية لظاهرة إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين بتلك الشركات.

وقد حاولت بعض من البحوث والدراسات التى تناولها التراث الفكرى المحاسبي الأكاديمي، دراسة وتحليل أهم الأسباب أو المحددات أو العوامل المؤثرة التى تفسر التغير والاختلاف فى مستويات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، إلا أن الأدلة التجريبية لم تسفر عن نتائج حاسمة، كما أن هناك ندرة فى أدبيات التراث الفكرى المحاسبي التطبيقي التى تناولت انعكاسات مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي للشركات المساهمة المدرجة بأسواق المال المختلفة.

وبهذا الشكل، وكنتيجة لإمكانية وجود تأثير متوقع لخصائص الوحدة الاقتصادية Economic Unit Characteristics على مستويات التحفظ المحاسبي من جهة، ووجود

تأثير متوقع لمستويات التحفظ المحاسبى من جهة أخرى على الأداء المالى والسوقى للوحدات الاقتصادية فى بيئة الأعمال المصرية، يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية، وذلك من خلال وضع نموذجين محاسبين كميين، الأول لقياس تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبى، والثانى لقياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبى على الأداء المالى والسوقى للشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصرى.

وقد اعتمد الباحث على المنهجية التالية لأغراض تحقيق الأهداف البحثية التى تسعى إليها هذه الدراسة، حيث بدأ الباحث بمراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتعلقة بالإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى، ثم تناول العلاقة التأثيرية بين خصائص الوحدة الاقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبى، وتبع ذلك إبراز للانعكاسات المحاسبية لمستويات التحفظ المحاسبى على الأداء المالى والسوقى للوحدات الاقتصادية، ثم عرض الباحث مشكلة وتساؤلات وأهداف وأهمية وفروض وحدود الدراسة، فضلاً عن توضيح القيمة العلمية التى من المتوقع أن يضيفها البحث للمكتبة العربية وبخاصة المصرية، ثم قام الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث الرئيسية من خلال ما يتفرع منها من فروض فرعية وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، أعقب ذلك تناول الباحث للنتائج التى أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، وانتهى الباحث باقتراح التوصيات التى توصل إليها من خلال دراسته النظرية والتطبيقية.

2. مراجعة أدبيات التراث الفكرى المحاسبى المتعلقة بالإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى:

2.1 القراءة الأدبية للتحفظ المحاسبى - المفهوم والأنواع والدوافع:

أولى الفكر المحاسبى المهنى والأكاديمى اهتماماً متزايداً بوضع مفهوم للتحفظ المحاسبى. فعلى صعيد المنظمات المهنية الدولية والمحلية، وصف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB التحفظ المحاسبى من خلال قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) SFAC (Statement of Financial Accounting Concepts) No.2 التى أصدرها المجلس فى عام 1980 بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" Qualitative Characteristics of Accounting Information بأنه: "رد فعل حذر (أو متعقل) تجاه عدم التأكد من أجل محاولة ضمان وتأكيد أنه قد تم على نحو كافٍ مراعاة كافة المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال" (FASB, 1980). وفى صدد ذلك، أوضحت دراسة (Xia & Zhu, 2009) إلى أن الأخطاء المحتملة فى

القياس يجب أن تكون في اتجاه النقص بدلاً من المبالغة في تقدير صافي الأصول وصافي الربح. وهو ما أشارت إليه الفقرة (95) من ذات القائمة سالفة الذكر، بأنه إذا كان هناك قيمتان مقدرتان متساويتان تقريباً لمبلغ سيتم سداده أو تحصيله في المستقبل لأصول أو لأرباح، فوفقاً للتحفظ المحاسبي يتم استخدام القيمة المقدرة الأقل تقاولاً، أما إذا كانت تلك القيمتان غير متساويتين، يتم استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً (FASB, 1980). كذلك، تناول إطار إعداد وعرض القوائم المالية Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1989 وتم تحديثه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 2001، التحفظ المحاسبي في الفقرة (37) على أنه: "توخى درجة من الحذر عند ممارسة الأحكام اللازمة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم التأكد، بحيث لا تؤدي إلى المبالغة عند تقييم الأصول أو الربح، أو إلى تدنية الالتزامات والمصروفات" (IASB, 2001). وفي هذا السياق، أشارت الفقرة (37) من إطار إعداد وعرض القوائم المالية المرافق لمعايير المحاسبة المصرية إلى أنه يقصد بالتحفظ المحاسبي: "تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات" (وزارة الاستثمار المصرية، 2006). وقد أشارت الفقرة سالفة الذكر إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي، لا تعنى خلق احتياطات سرية، أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل، أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات، حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة، وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصادقية.

أما على صعيد أدبيات التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي، ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لما تناولته أهم تلك الأدبيات من دراسات، وجد الباحث أنها قدمت العديد من المفاهيم والتعريفات المتشابهة والمرتبطة بالتحفظ المحاسبي، فقد عرفته دراسة (Basu, 1997) على أنه: "ميل المحاسبين إلى الحصول على درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأخبار الجيدة على أنها أرباح أكثر من تلك المطلوبة عند الاعتراف بالأخبار السيئة على أنها خسائر". في حين اعتبرت دراسة (Givoly & Hayn, 2000) أن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو: "أنه معيار للاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية التي ينتج عنها الانخفاض المستمر في الأرباح التراكمية المقرر عنها من فترة لأخرى، من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الفوري للمصروفات، أي تقييم الأصول بأقل من قيمها الاقتصادية، مع تقييم الالتزامات بأعلى من قيمها الاقتصادية". وقد أشارت دراسة (Watts, 2003) إلى أنه يمكن النظر إلى التحفظ

المحاسبى على أنه الفرق بين التحقق المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر. كما تناولت دراسة (Lafond & Roychowdhury, 2008) مفهوم التحفظ المحاسبى بأنه: "هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، كنتيجة لاستخدام معايير أشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح". وقد وصفت دراسة (Sadidi et al., 2011) التحفظ المحاسبى بأنه: "هو عدم الاعتراف بأى أرباح متوقعة والاعتراف بكل الخسائر المتوقعة". وأشارت دراسة (Kangarluei et al., 2011) إلى أن التحفظ المحاسبى يعتبر مبدأ هام وأساسى للمحاسبة المالية والذي ينص على أن الأخطاء المحتملة فى القياس المحاسبى يجب أن تكون فى أضيق الحدود بدلاً من المبالغة فى حقوق المساهمين وصافى الربح. كذلك، أوضحت دراسة (عبد المجيد، 2013) إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبى يشير إلى: "حالات عدم التأكد التى يتم فيها الاعتماد على أدلة أكثر بالنسبة للاعتراف بالأرباح أو المكاسب وذلك مقارنة بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر، وهو الأمر الذى يؤدى إلى التأثير على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض والتأثير على عناصر الالتزامات والمصروفات بالزيادة، ومن ثم التأثير بالسالب على حقوق المساهمين (أو صافى الأصول)".

بهذا الشكل، وبالتدقيق والتحليل لمجموعة الآراء والمفاهيم السابقة للتحفظ المحاسبى، وذلك كما تناولتها بعض إصدارات المنظمات المهنية الدولية والمحلية، وبعض الدراسات التى إنطوى عليها التراث الفكرى المحاسبى المتخصص فى هذا المجال، تكشف للباحث أنها على الرغم من اختلافها فى التعبير عن هذا المفهوم، إلا أن جميعها اقتصر على أن تعكس وجهة النظر التساؤمية للتحفظ المحاسبى، والتى تمارس من خلال الاعتراف الفورى بالخسائر المحتملة وقت حدوثها، وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة حتى تتوافر أدلة وقرائن كافية لتحققها بشكل مقبول، دون أن تتطرق لوضع مفهوم تتوافر فيه صفة الشمول بحيث يميز بين التصنيفات المتعددة للتحفظ المحاسبى، وذلك استناداً بحسب هذه الدراسات، إلى أنه مهما تعددت تصنيفاته فهى تمثل معاً التحفظ المحاسبى بوجه عام. إلا أن ذلك الأمر فى رأى الباحث مردود عليه، حيث أن ارتكاز معظم تلك الأدبيات فى جانبها التطبيقي على التقسيم النوعى للتحفظ المحاسبى، إنما يعطى فى حد ذاته مبرراً قوياً للاتجاه نحو التكامل والعمق بما يقدم الوصف الشامل لماهية التحفظ المحاسبى، بحيث يتضمن ذلك الوصف تفصيلاً دقيقاً لهذه الأنواع، حتى ولو كانت لديها أهداف أو دوافع مشتركة تسعى إلى تحقيقها.

وفى هذا المجال، ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لأهم أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقي التى تناولت التحفظ المحاسبى بالدراسة والتحليل، وجد الباحث

تصنيفات متعددة لأنواع التحفظ المحاسبي قُدمت بمجال رؤية مختلف وفقاً لاختلاف وجهات النظر ومجالات الاهتمام، وإن كان فيما بينها بعض من جوانب التداخل، إلا أن أكثر هذه التصنيفات التي حظيت بقبول واتفاق بين كثير من تلك الدراسات، هو التصنيف الذي يميز بين نوعين من التحفظ المحاسبي وفقاً لارتباطه بالنتائج المتوقعة والفعلية للأحداث الاقتصادية (أو وفقاً لاعتماده على الأخبار أو لأبعاد تأثيره على القوائم المالية)، وذلك على النحو التالي:

• التحفظ المشروط Conditional Conservatism:

يرتبط هذا النوع من التحفظ بالتنبؤ بحدوث أحداث اقتصادية أو أخبار غير مرغوب فيها (سيئة) بدرجة كافية، والتي ينتج عنها تخفيض القيمة الدفترية لصافي حقوق المساهمين، وفي ذات الوقت لا يتم زيادة هذه القيمة عند حدوث أحداث اقتصادية أو أخبار مرغوب فيها (جيدة). ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ، تطبيق سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون، وتطبيق الإجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر الانخفاض الحاد في قيمة الأصول طويلة الأجل وغير الملموسة عندما تتجاوز قيمتها الدفترية قيمتها الاستردادية، والاعتراف بالخسائر المحتملة وتكوين المخصصات. ويطلق على التحفظ المشروط مصطلح التحفظ المعتمد على الأخبار News dependent Conservatism أو التحفظ اللاحق ex-Post Conservatism من حيث أبعاد تأثيره على عناصر القوائم المالية (Mora & Walker, 2014; Ball et al., 2013; Lawrence et al., 2013; Ahmed & Henry, 2012; Reyad, 2012; Lara et al., 2011; Ismail & Elbolok, 2011; Beaver & Ryan, 2005).

• التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism:

لا يتوقف هذا النوع من التحفظ على حدوث أحداث اقتصادية أو أخبار معينة، سواء مرغوب فيها (جيدة) أو غير مرغوب فيها (سيئة)، حيث ينشأ التحفظ المشروط من خلال تبنى إدارة الوحدة الاقتصادية لمجموعة من السياسات المحاسبية المتحفظة عند بدء الاعتراف بالأصول أو تسجيل الالتزامات، والتي ينتج عنها تقييم تلك الأصول بأقل من قيمتها السوقية على مدار عمرها الانتاجي، وتقييم الالتزامات بأكبر من قيمتها، والتي ينشأ عنها شهرة متوقعة غير مسجلة Expected Unrecorded Goodwill. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ، اهلاك الأصول الثابتة بطريقة الاهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت، والاستمرار في تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية للأصول، ومعالجة تكاليف البحوث والتطوير كمصروفات إيرادية بدلاً من رسملتها وإظهارها ضمن قائمة المركز المالي، واتباع طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بدلاً من طريقة المتوسط المرجح عند

تحديد تكلفة المنصرف من المخزون. ويطلق على التحفظ غير المشروط مصطلح التحفظ غير المعتمد على الأخبار News Independent Conservatism أو التحفظ السابق ex-Ante Conservatism من حيث أبعاد تأثيره على عناصر القوائم المالية (Ball, et al., 2013; Lawrence et al., 2013; Ahmed & Henry, 2012; Reyad, 2012; Ismail & Elbolok, 2011; Yusof, 2010; Gigler et al., 2009; Qiang, 2007; Beaver & Ryan, 2005; Basu, 1997).

وهكذا، وفي ضوء ما خلص إليه الباحث من مراجعة وتحليل آراء ومفاهيم التحفظ المحاسبى كما تناولها الفكر المحاسبى المهني والأكاديمي، ومن خلال استعراض ما استقرت عليه أهم أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقى بشأن التمييز بين نوعين رئيسيين للتحفظ المحاسبى وفقاً لارتباطه بنتائج الأحداث الاقتصادية المتوقعة والفعلية، يخلص الباحث إلى التعريف المقترح التالى للتحفظ المحاسبى: "هو مجموعة من الممارسات من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية منها ما يرتبط بنتائج أحداث اقتصادية متوقعة والتي تتحكم فى توقيت ومقدار الخسائر المتوقعة التى يجب الاعتراف بها ودرجة يعتمد عليها دون الاعتراف بالأرباح المتوقعة، ومنها ما يرتبط بنتائج أحداث اقتصادية فعلية والتي تُبنى من خلال الاختيار المسبق بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية المتحفظة التى تتيحها المبادئ والمعايير المحاسبية، وذلك لأغراض التأثير على حقوق المساهمين من خلال تحجيم قيم الأصول والإيرادات، وتعظيم قيم الالتزامات والمصروفات".

وتحقيقاً لأغراض هذه الدراسة، فسوف يتبنى الباحث فى الدراسة الحالية مصطلح "التحفظ المحاسبى" بصفة عامة بنوعيه المشروط وغير المشروط.

وجدير بالإشارة فى هذا المقام، فإنه يكمن وراء ممارسة التحفظ المحاسبى العديد من الدوافع والمبررات التى تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية لتحقيقها. وفى ضوء ما تناوله الأدب المحاسبى الأكاديمي، يمكن للباحث تناول أهم هذه الدوافع والمبررات، وذلك على النحو التالى: (Li, 2012; Hamdan, 2011; Lara et al., 2011; Nikolaev, 2010; Gigler et al., 2009; Zhang, 2008; Qing, 2007; Bushman & Piortroski, 2006; Kwon, 2005; Watts, 2003; Basu, 1997).

• الحد من الحوافز الإدارية وتفادى انتهاك شروط عقود المديونية:

نشأت الحوافز الإدارية كوسيلة لتحفيز الإدارة على العمل بأقصى جهد ممكن من أجل تحقيق مصلحة الوحدة الاقتصادية، ولتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي تتمثل أهمها: فى المكافآت، الأمان الوظيفي، ومنح حقوق خيارات الأسهم. وفى ظل اعتماد هذه الحوافز على ما يتم تحقيقه

من أرباح، فإن إدارة الوحدة الاقتصادية تسعى إلى تغيير نتائج الوحدة الحقيقية من خلال استخدام الأساليب والطرق التي تزيد الأرباح من أجل تعظيم قيمة تلك الحوافز (Huang et al., 2013; Sun, 2012). ويتضح دور التحفظ المحاسبي كأداة فعالة في الحد من الحوافز الإدارية من خلال التأجيل الملحوظ في الاعتراف بالأرباح أكثر مما هو بالنسبة للخسائر، ومن ثم تقييد السلوك الانتهازي للإدارة في المبالغة عن الأرباح المقرر عنها وفي القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية بغرض تعظيم حوافزها على حساب أصحاب المصالح الأخرى نوى العلاقة. أما فيما يخص عقود المديونية، فقد أشارت بعض الدراسات (Balakrishnan et al., 2015; Mora & Walker, 2014; Wang, 2011) إلى أن عقود المديونية قد تتضمن شروطاً تعتمد على استخدام الأرقام الواردة بالقوائم المالية للحد من تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية الانتهازية، وذلك بهدف حماية حقوق الدائنين، ولذلك يلعب التحفظ المحاسبي دوراً هاماً في تدعيم كفاءة عمليات إبرام عقود المديونية، من خلال توفيره لإشارات تحذيرية تُعد بمثابة إنذاراً مبكراً لإحتمالية انتهاك شروط عقود المديونية، ومن ثم يتيح للدائنين الوقت المناسب لاستخدام الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية مصالحهم من خطر توقف الوحدات الاقتصادية المقترضة عن السداد.

• تخفيض القيمة العالية للمدفوعات الضريبية:

يمكن أن تخلق المدفوعات الضريبية الكبيرة التي تتحملها الوحدة الاقتصادية دافعاً جوهرياً لممارسة التحفظ المحاسبي، وذلك من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر المتوقعة لتخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية (Sadidi et al., 2011; Qiang, 2007)...

• تخفيض تكاليف التعرض للمسئولية القانونية (تكاليف التقاضي):

تنشأ تكاليف التعرض للمسئولية القانونية (أو تكاليف التقاضي) عند وجود مبالغة أو تخفيض في حقوق المساهمين، أو عند ارتفاع أو انخفاض الأرباح، أو عند وجود ممارسات لإدارة الأرباح. ويمثل التحفظ المحاسبي دافعاً هاماً لإدارة الوحدة الاقتصادية ولمكاتب المراجعة للتقرير عن قيم متحفظة لحقوق المساهمين والأرباح لتخفيض تكاليف التقاضي وحماية أنفسهم من أي مساءلات قانونية (Lara et al., 2014; Suleiman, 2014; Qiang, 2007).

• تجنب أو تجنب التعرض للتكاليف السياسية:

يشير الباحث إلى أن التكاليف السياسية هي كافة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة التدخل الخارجي من الدولة من قرارات سيادية أو إجراءات تنظيمية،

والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قيمة الوحدة الاقتصادية. وتلجأ إدارات الوحدات الاقتصادية وخاصة الكبيرة منها أو ذات الأرباح غير العادية أو ذات الطبيعة الاحتكارية، إلى القيام بممارسات التحفظ المحاسبي بهدف تحجيم أو تجنب التعرض للتكاليف السياسية (Sadidi et al., 2011).

2.2 ممارسات التحفظ المحاسبي - الانتقادات ومبررات التأييد:

اختلفت الآراء بين الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية، وفي الدراسات الأكاديمية التي إنطوى عليها التراث الفكري المحاسبي المتخصص في مجال ممارسات التحفظ المحاسبي، ما بين مؤيد ومعارض لتلك الممارسات. فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) من خلال قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC No.8) التي أصدرها المجلس في عام 2010 بعنوان: "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية Conceptual Framework for Financial Reporting" إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى معلومات محاسبية متحيزة، وهو ما يتعارض مع جودة خصائص المعلومات المحاسبية المطلوب توافرها في التقارير المالية المنشورة، والتي من أهمها الملائمة والتعبير الصادق (Lara et al., 2014; FASB, 2010). وفي دراسة (الرشيدى، 2011) تناول الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي في أربعة نقاط، وهي:

- تعارض فلسفته مع بعض الفروض والمبادئ المحاسبية.
- اعتماده على نقل الأرباح من سنة لأخرى، ومن ثم صعوبة إجراء المقارنات للمستثمرين والمحللين الماليين.
- تأثيره السلبي على جودة خصائص المعلومات المحاسبية، ومن ثم تصبح هذه المعلومات أقل نفعاً وفائدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين.
- يؤدي تطبيقه إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية فيما بين الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

وترى دراسة (Ball & Shivakumar, 2005) إلى أن: تبنى مفهوم التحفظ المحاسبي يعنى مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تخفيض الربح في الفترة الحالية، وفي ذات الوقت تكوين احتياطات سرية.

يكشف ما سبق للباحث، أن الانتقادات الموجهة لممارسات التحفظ المحاسبي، تركز فقط لأبعاد تأثيرها الوقتي أو اللحظي على عناصر قائمة الدخل، الأمر الذي يتنافى مع فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية، ويتجاهل التأثير التراكمي لها على عناصر قائمة

المركز المالي، مما يقلل من أهمية تلك الانتقادات، ويعطى مبرراً قوياً لإدارة الوحدة الاقتصادية للقيام بمثل تلك الممارسات.

وعلى النقيض من ذلك، ورغم ما وجهه للتحفظ المحاسبي من انتقادات، إلا أنه وجد تأييداً ودعمًا أكاديمياً ملحوظاً، حيث توصلت الكثير من الدراسات التطبيقية الأكاديمية إلى ضرورة وأهمية تبني سياسات محاسبية متحفظة، مستندة في ذلك إلى العديد من المبررات. فقد أشارت دراساتى (Suleiman, 2014; Wang, 2013) إلى أن التحفظ المحاسبي يمثل في حد ذاته السمة الهامة للجودة العالية للقرارات المالية للوحدة الاقتصادية. كما أشارت دراسة (Lara et al., 2014) إلى أن التحفظ المحاسبي يسهم في تعزيز الإفصاح للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة، كما أنها توصلت من خلال الجانب التطبيقي للدراسة، إلى أنه كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي قلت حالة عدم تماثل المعلومات، وهو ما يحسن بوجه عام من بيئة المعلومات المحاسبية. كذلك، توصلت دراسة (حمدان، 2011) إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تلتزم بدرجة مقبولة من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، غالباً ما تحصل على تقرير نظيف من قبل المراجع الخارجي، وبالتالي فإنه يسهم في تحسين جودة ومصداقية التقارير المالية. كما أكدت دراسة (عبد الملك، 2011) على أهمية التحفظ المحاسبي من حيث مساهمته في تحديد السياسات المحاسبية الأساسية التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية، ومساعدته في تقييم الاستراتيجية المحاسبية وجودة الإفصاح وتحديد مواطن الخطر، إلى جانب استخدامه كألية لمقابلة عدم تماثل المعلومات وتحقيقه لدرجة عالية من الشفافية في التقارير المالية المنشورة مما يحقق منفعة للأطراف المتعاقدة (الإدارة، المساهمون، الموظفون، والدائنون)، فضلاً عن أن ممارسته يجنب الوحدة الاقتصادية التعرض لتكاليف التقاضي ويحجم من التكاليف السياسية. كذلك، أشارت دراسة (Lafond & Watts, 2008) إلى أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات، يعنى تحجيم قدرة الوحدة الاقتصادية على عمل تحيز في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة وبخاصة الربح، وهو ما يؤدي إلى الحد من قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تتحقق من خلالها منافعها الذاتية على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهو الأمر الذي يوفر حماية للمستثمرين والمقرضين، ويؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

وتحقيقاً لأغراض هذه الدراسة، وبعد أن أصبح التحفظ المحاسبي يحظى في الوقت الراهن بتطبيق واسع النطاق ومطلباً أساسياً سواء من جانب الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية، ومراجعي الحسابات، والمستثمرون في السوق، وغيرهم من الأطراف

ذات العلاقة (أبو الخير، 2008)، فسوف يتبنى الباحث في الدراسة الحالية وجهة النظر المؤيدة للتحفظ المحاسبي، وذلك باعتباره أداة فعالة في الحد من السلوك الانتهازي لإدارة الوحدة الاقتصادية في المبالغة في تضخيم أرباحها لتحقيق منافع ذاتية قد تكون تنظيمية أو تعاقدية أو لها علاقة بتعظيم قيمة سهم الوحدة في سوق الأوراق المالية، كما أنه يوفر معلومات محاسبية أكثر ملائمة وموثوقية مما يقلل من حالات عدم التأكد ودرجة مخاطر الاستثمار، ومن ثم يعطي الثقة للدائنين، ويجعل المستثمرون المحتملون أكثر دقة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2.3 مستويات التحفظ المحاسبي - نماذج القياس الكمي في الفكر المحاسبي:

قدم الفكر المحاسبي الأكاديمي العديد من النماذج الكمية لقياس مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لأدبيات التراث الفكري المحاسبي التطبيقي التي تناولت التحفظ المحاسبي بالقياس والدراسة والتحليل، وجد الباحث أن أهم وأكثر النماذج قبولاً وشيوعاً واستخداماً لقياس مستويات التحفظ المحاسبي، هي ما يلي:

• نموذج باسو (Basu, 1997):

يعتبر نموذج باسو Basu Model الذي توصل إليه في دراسته (Basu, 1997) عام 1997، أول نموذج كمي قدمه الأدب المحاسبي الأكاديمي لقياس مستويات التحفظ المحاسبي، والذي يعرف أيضاً في الفكر المحاسبي بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (Stock Earnings/Returns Relation Measure). ويعتمد هذا النموذج على حقيقة مفادها، أن المحاسبون يميلون بطبيعتهم إلى الاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل الأرباح المتوقعة، نظراً لأن الأرباح الفعلية في الفترة المالية الحالية وبسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية، يتوقع أن تكون أكثر حساسية للأخبار السيئة عنها للأخبار الجيدة، حيث تنعكس الأخبار السيئة على الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولذلك فقد عرف هذا النموذج في الفكر المحاسبي باسم التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأحداث الاقتصادية (Asymmetric Timelines (AT). وقد اعتمد Basu في بناء نموذج الانحدار العكسي بغرض قياس مستويات التحفظ المحاسبي، على العلاقة بين ربحية الأسهم كمتغير تابع، وعوائد الأسهم كمتغير مستقل، كما استخدم العوائد الموجبة كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة، والعوائد السالبة لقياس الأخبار السيئة. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة ربحية الأسهم للعوائد السالبة (الأخبار السيئة) تنعكس بصورة أسرع من درجة استجابتها للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة)، وهذا دليل على ممارسة الوحدات الاقتصادية الممثلة في عينة الدراسة للتحفظ المحاسبي (Ball et al., 2013;

Lawrence et al., 2013; Wang, 2013; Lai et al., 2012; Balachandran & Mohanram, 2011; Roychowdhury & Watts, 2007; Watts, 2003)

• نموذج بيفروريان (Beaver & Ryan, 2000):

يعرف هذا النموذج في الأدب المحاسبي الأكاديمي بنموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market-To-Book Value Model (MTB)، حيث يركز النموذج في قياسه لمستويات التحفظ المحاسبي، على المقارنة بين القيمة السوقية لحقوق المساهمين وقيمتها الدفترية، على أن يعبر الفرق عن الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي. وبذلك، يتضح أن التحفظ المحاسبي وفقاً لهذا النموذج، يعمل على تقييم الوحدة الاقتصادية بأقل مما يجب وهو يمثل جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادى به نظرية المحاسبة، وذلك من خلال تخفيض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين للوحدة الاقتصادية مقارنة بقيمتها السوقية، ومن ثم فإنه بزيادة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، تزداد مستويات التحفظ المحاسبي والعكس صحيح (Shroff et al., 2013; Lai et al., 2012; Wang et al., 2009; Roychowdhury & Watts, 2007; Watts, 2003)

• نموذج جيفولي وهايين (Givoly & Hayn, 2002):

يعرف هذا النموذج في الأدب المحاسبي الأكاديمي بنموذج الاستحقاقات السالبة (Negative Accruals Model (NA)، حيث يركز في قياسه لمستويات التحفظ المحاسبي، على الاستحقاقات غير التشغيلية (الاختيارية) السالبة كجزء من القيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية. ويرجع الأساس المنطقي وراء هذا النموذج، إلى أن التحفظ المحاسبي يعتمد على منظور الاستحقاقات المحاسبية لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعبيل الاعتراف بالخسائر، ويتكرر ذلك من فترة مالية لأخرى، فإن مجمع الاستحقاقات غير التشغيلية في الوحدة الاقتصادية سيصبح سالباً فترة بعد أخرى، ومن ثم فإن تزايد معدل تراكم الاستحقاقات غير التشغيلية فإنه يُعد بمثابة مؤشراً على ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي (Lawrence et al., 2013; Shroff et al., 2013; Wang et al., 2009; Watts, 2003)

• نموذج بنمان وزاهنج (Penman & Zhang, 2002):

يعرف هذا النموذج في الأدب المحاسبي الأكاديمي تحت اسم مؤشر (C-Score)، كما يعرف أيضاً بمقياس الاحتياطات السرية (Hidden Reserves Measure (HR). ووفقاً لهذا النموذج، يتم قياس مستويات التحفظ المحاسبي من خلال نسبة الاحتياطات السرية المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية، وعند ظهور الاحتياطات السرية بقيم أعلى من صافي الأصول التشغيلية، فإنه يدل على اتباع الوحدة الاقتصادية لسياسات محاسبية

متحفظة، ومن ثم فإن ارتفاع مؤشر (C-Score) يدل على ارتفاع مستويات التحفظ المحاسبى للوحدة الاقتصادية (Balachandran & Mohanram, 2011; Wang et al., 2009).

• نموذج بول وشيفا كومار (Ball & Shivakumar, 2005):

يعرف هذا النموذج في الأدب المحاسبى الأكاديمي بمقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (Asymmetric Accrual to Cash-Flow Measure (AAE)). وقد استند هذا النموذج في قياس مستويات التحفظ المحاسبى، على افتراض وجود علاقة عكسية بين الأرباح المحاسبية معبراً عنها بالاستحقاقات من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبخلاف ما هو متبع في نموذج Basu، اعتمد هذا النموذج على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر مقترح لقياس الأخبار الجيدة والسيئة (Shroff et al., 2013; Wang et al., 2009; Watts, 2003).

3. العلاقة التأثيرية بين خصائص الوحدة الاقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبى:

من خلال مراجعة واستقراء الباحث لأهم الأدبيات التي تتضمنها التراث الفكرى المحاسبى المتخصص في مجال التحفظ المحاسبى، وجد الباحث عدداً محدوداً من الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل بعض خصائص الوحدة الاقتصادية والتي تتمثل في (حجم الشركة، نسبة الرافعة المالية، عمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة التي تتعامل مع الشركة) وعلاقتها التأثيرية على مستويات التحفظ المحاسبى، كما اتضح للباحث أن جميعها قد تمت في بيئات أجنبية تختلف في خصائصها وسماتها وطبيعتها القانونية والاقتصادية والثقافية عن خصائص بيئة الأعمال المصرية.

فبالنسبة لحجم الشركة، تعددت المقاييس الشائعة في أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقي لقياس حجم الشركة، منها مقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول في نهاية الفترة (القليطى، 2011b)، (Aljifri et al., 2014; Oler & Picconi, 2014; Reis, 2011b; Krishnan & Forte, 2014; Kaguri, 2013; Nikolaev, 2010; Visvanathan, 2008; Zhang, 2008) وكذلك مقياس اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع (إبراهيم، 2013)، بالإضافة إلى مقياس متوسط عدد العمالة خلال العام (Cole, 2008). وسيعتمد الباحث في الدراسة الحالية في قياسه الكمي لحجم الشركة، على تقييم كلاً من المقاييس الثلاثة السابقة في علاقتها بمستويات التحفظ المحاسبى، وذلك تمهيداً لاختيار الأكثر تأثيراً على تلك المستويات، الأمر الذى يعطى للباحث المبرر الكافى للاستناد على هذا المقياس في دراسته التطبيقية، ليعبر عن حجم الشركة للشركات الممثلة

في عينة البحث. أما في مجال الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة التآثيرية بين حجم الشركة ومستويات التحفظ المحاسبي، فقد اتفقت العديد من الدراسات (عبد المجيد، (Moeinaddin et al., 2012; Hamdan, 2011; Kamarudin et al., (2013; Bushman & Piotroski, 2006) على وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوي بين حجم الشركة ومستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، أى كلما زاد حجم الشركة زادت مستويات التحفظ المحاسبي، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسات أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية والرقابية من الجهات الحكومية أكثر من الشركات صغيرة الحجم. لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية. وعلى النقيض من ذلك، عارضت العديد من الدراسات (حمدان، 2012، كساب، 2011)، (Suleiman, 2014; Ahmed & Henry, 2012; Basu, 1997) النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن اتجاه العلاقة بين حجم الشركة ومستويات التحفظ المحاسبي، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوي بين حجم الشركة ومستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، أى كلما انخفض حجم الشركة زادت مستويات التحفظ المحاسبي، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسات أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشكلات أكثر من التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، وبالتالي فهي الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوى القضائية. فى حين توصلت دراستى (السهلى، 2009)، (Xia & Zhu, 2009) إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على مستويات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية.

وفيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية، سيعتمد الباحث فى الدراسة الحالية فى قياسه الكمي لهذه النسبة على مقياس نسبة إجمالى الالتزامات فى نهاية الفترة إلى إجمالى الأصول فى نهاية الفترة، وذلك تماشياً مع معظم الدراسات التى إنطوى عليها التراث الفكرى المحاسبي التطبيقي (Aljifri et al., 2014; Kaya, 2014; Leary & Roberts, 2014; Ball et al., 2013; Kaguri, 2013; Sun et al., 2013; Ahmed & Henry, 2011; Lafond & Watts, 2008). أما فى مجال الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة التآثيرية بين نسبة الرافعة المالية ومستويات التحفظ المحاسبي، فقد اتفقت العديد من الدراسات (كساب، 2011)، (Suleiman, 2014; Hamdan, 2011; Kangarluei et al., 2011; Nikolaev, 2010; Xia & Zhu, 2009; Krishnan & Visvanathan, 2008; Lafond & Roychowdhury, 2008) على وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوي بين نسبة الرافعة المالية ومستويات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية، أى كلما زادت نسبة الرافعة المالية زادت مستويات التحفظ

المحاسبى، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسات أن الشركات التى تعاني من ارتفاع فى نسبة الرافعة المالية واقتربت من الحد الأقصى المسموح به، تعاني فى ذات الوقت من ارتفاع تكاليف التعرض للمسؤولية القانونية (تكاليف التقاضى) والتكاليف السياسية، ومن ثم تتبنى سياسات محاسبية متحفظة لتخفيض تكاليف التقاضى وتجنب أو تجنب التعرض للتكاليف السياسية. وعلى النقيض من ذلك، عارضت العديد من الدراسات (عبد المجيد، 2013)، (Moeinaddin et al., 2012; Ball et al., 2008) النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن اتجاه العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومستويات التحفظ المحاسبى، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوى بين نسبة الرافعة المالية ومستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، أى كلما زادت نسبة الرافعة المالية انخفضت مستويات التحفظ المحاسبى، حيث أن نسبة الرافعة المالية المرتفعة قد تعطى المبرر للوحدة الاقتصادية لعدم ممارسة التحفظ المحاسبى للتقرير عن أرباح عالية تزيد من قيمة حقوق المساهمين، وبالتالي تقادى انتهاك شروط عقود المديونية. فى حين توصلت دراستى (حمدان، 2012، السهلى، 2009) إلى عدم وجود تأثير معنوى لنسبة الرافعة المالية على مستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

وبالنسبة لعمر الشركة، سيعتمد الباحث فى الدراسة الحالية فى قياسه الكمي لعمر الشركة على مقياس اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة، تماشياً مع العديد من أدبيات التراث الفكرى المحاسبى التطبيقي (صالح، 2014، القليطى، 2011b، Oler & (2008; Cole, 2014; Reis & Forte, 2014; Picconi, 2014). وفى مجال العلاقة التأثيرية بين عمر الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى، فقد توقعت دراسة (عبد المجيد، 2013) وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوى بين عمر الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، استناداً إلى زيادة الضغوط على الوحدة الاقتصادية مع مرور الزمن، من حيث زيادة الأموال المتجمعة لديها، ومبالغ التعويضات المطالبة بسدادها، والأرباح الموزعة على الملاك. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوى لعمر الشركة على مستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

أما فيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة، اتفقت العديد من الدراسات (Kangarluei et al., 2011; Mohammed et al., 2011; Rodriguez, 2010; Krishnan & Visvanathan, 2008) على وجود علاقة موجبة ذات تأثير معنوى بين حجم مكتب المراجعة الذى تتعامل معه الوحدة الاقتصادية - إذا كانت تبعية المكتب لإحدى مؤسسات المراجعة الدولية (Big 4) - ومستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية، أى كلما كان مكتب المراجعة من إحدى المكاتب كبيرة الحجم (Big 4) زادت مستويات التحفظ

المحاسبى، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسات أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتبنى سياسات محاسبية متحفظة كأداة لحماية سمعتها المهنية ولتخفيض خطر التقاضى كنتيجة للمبالغة عن الأرباح أو حقوق المساهمين. وعلى النقيض من ذلك، عارضت دراسة (Lim, 2011) النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن اتجاه العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستويات التحفظ المحاسبى، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوى بين حجم مكتب المراجعة الذى تتعامل معه الوحدة الاقتصادية - إذا كانت تبعية المكتب لإحدى مؤسسات المراجعة الدولية (Big 4) - ومستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية. فى حين توصلت دراسة (Yeganeh et al., 2012) إلى عدم وجود تأثير معنوى لحجم مكتب المراجعة سواء كان يتبع إحدى مؤسسات المراجعة الدولية (Big 4) من عدمه على مستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية.

إزاء ما تقدم، يتبين للباحث أن الأدلة التجريبية لم تسفر عن نتائج حاسمة، حيث وجد تباين واضح بين نتائج الدراسات السابقة التى إنطوى عليها التراث الفكرى المحاسبى فى درجة واتجاه وطبيعة العلاقة التأثيرية بين بعض من خصائص الوحدة الاقتصادية (حجم الشركة، نسبة الرافعة المالية، عمر الشركة، وحجم مكتب المراجعة التى تتعامل معه الشركة) ومستويات التحفظ المحاسبى.

وجدير بالإشارة، يحاول الباحث من خلال الدراسة الحالية التوسع فى خصائص الوحدة الاقتصادية وإدخال بعض الخصائص الجديدة لتشمل فضلاً عن ما سبق، حجم المبيعات، درجة تعقد الشركة، مخاطر الشركة، ونوع الصناعة التى تنتمى إليه الشركة، لما قد يكون لها من دور متوقع - فى تقدير الباحث المتواضع - فى التأثير على مستويات التحفظ المحاسبى.

فبالنسبة لحجم المبيعات، يشير الباحث أنه على الرغم من أن بعض دراسات الأدب الأكاديمى المحاسبى (صالح، 2014)؛ (Kaya, 2014; Leary & Roberts, 2014; Nguyen & Swanson, 2009; Cole, 2008; Kumar & Sehgal, 2004) اعتمدت على حجم المبيعات - والتى تعتمد منهجية قياسه الكمى على اللوغاريتم الطبيعى لإيراد المبيعات - كمقياس يعبر عن حجم الشركة الذى يمثل أحد أهم خصائص الوحدة الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر فى اعتقاد الباحث قد جانبه الصواب، حيث أن حجم المبيعات قد يتأثر بالتقلبات الاقتصادية التى تحدث ضمن النشاط الاقتصادى القومى، والتى قد تجعله منخفض فى حالات الكساد ومرتفع فى حالات الراج، وذلك بصرف النظر عن حجم الشركة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، مما يبرر ذلك ضرورة الفصل بين حجم

المبيعات كمقياس كمي لحجم الشركة، وكعامل مستقل يمثل أحد خصائص الوحدة الاقتصادية - من وجهة نظر الباحث - والذي قد يكون له دور تأثيري متوقع في تفسير الاختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بين مختلف الشركات المساهمة المصرية المدرجة بسوق المال الممثلة في عينة البحث.

وفيما يتعلق بدرجة تعقد الشركة، والتي يعبر عنها الباحث في الدراسة الحالية بنسبة إجمالي المخزون والمدينون والحسابات المدينة الأخرى في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة تماشياً مع دراسة (القليطي، 2011a)، يشير الباحث إلى أن ارتفاع درجة تعقد الشركة، إنما يرجع إلى تراكم المخزون وعدم القدرة على تصريف الفائض وبخاصة في الوحدات الاقتصادية الصناعية، وهو ما يُعد بالأمر غير المقبول والذي من شأنه يزيد من الأعباء على الوحدة الاقتصادية، وقد يرجع إلى زيادة تراكم بند المدينون والحسابات المدينة الأخرى وتضخمه كنتيجة لعدم كفاءة استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة المدينين. وهكذا، وبناءً على أهمية المدلول المحاسبي لدرجة تعقد الشركة، فقد كان ذلك دافعاً للباحث لاعتبار هذا العامل أحد خصائص الوحدة الاقتصادية التي يمكن أن يكون له دور متوقع في التأثير في تفسير التغير والتباين الذي يحدث في مستويات التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري الممثلة في عينة البحث.

وبالنسبة لمخاطر الشركة، والتي يعبر عنها الباحث في الدراسة الحالية بالانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول. تماشياً مع دراسة (Crnigoj & Mramor, 2006)، فقد توصلت دراسة (Wang, 2013) إلى وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوي بين مستويات مخاطر الشركة ومستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، أي كلما زادت مستويات مخاطر الشركة انخفضت مستويات التحفظ المحاسبي. ويرى الباحث، أن أهمية هذا العامل قد تأتي من خلال النظر في بعض الأحيان إلى زيادة التذبذب في عوائد الوحدة الاقتصادية أو عدم ثباتها، على أنه مؤشراً للارتفاع في مستويات مخاطر هذه الوحدة. وبذلك، يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التأثيرية المتوقعة بين مستويات مخاطر الشركة باعتباره - من وجهة نظر الباحث - أحد خصائص الوحدة الاقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري الممثلة في عينة البحث.

أما فيما يتعلق بنوع الصناعة التي تنتمي إليه الشركة، يشير الباحث إلى أنه على الرغم من أن بعض أدبيات التراث الفكري المحاسبي ومنها دراستي (حمدان، 2012)، (Hamdan, 2011) اعتمدت في تحديدها لمستويات التزام الشركات المساهمة المدرجة

في أسواق المال الأجنبية بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية، على نوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك الشركات، إلا أن الباحث يرى أن تقسيم الشركات المدرجة بأسواق المال تقسيماً اقتصادياً بحسب نوع الصناعة (شركات صناعية، وشركات غير صناعية) يعد أكثر تعبيراً عن التقسيم بحسب القطاعات، وذلك استناداً إلى أن الخطر المرتبط بنوع الصناعة يختلف من صناعة لأخرى، حيث تختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركات الصناعية عن تلك التي تتعرض لها الشركات التجارية والخدمية. وقد أكدت دراسة (Aljifri et al., 2014) على ضرورة التقسيم بحسب نوع الصناعة لشركات صناعية وغير صناعية، نتيجة لاختلاف السياسات المحاسبية المطبقة في كل منهما، فضلاً عن أن الشركات الصناعية تخضع لرقابة أكثر صرامة عن بقية الشركات الأخرى، والتي قد تؤثر على مستويات الإفصاح المحاسبي. ولذلك، يرى الباحث أن اختلاف نوع الصناعة كأحد خصائص الوحدة الاقتصادية - من وجهة نظر الباحث - قد يكون له تأثير متوقع في تفسير التخيز والتباين في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بين مختلف الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري الممتثلة في عينة البحث، أكثر من اختلاف نوع القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركات.

وتحقيقاً للأهداف البحثية لهذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث في دراسته التطبيقية على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة ولرأس المال المدفوع للتعبير عن حجم الشركة، واللوغاريتم الطبيعي لإيراد المبيعات للتعبير عن حجم المبيعات، واللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة للتعبير عن عمر الشركة، وذلك بدلاً من قيمهم المطلقة، بغرض التخلص من القيم الشاذة وتشتت البيانات، الأمر الذي يزيد من دقة وموثوقية نتائج الدراسة التطبيقية للبحث.

وهكذا، وحيث أنه من المتوقع أن تمثل خصائص الوحدة الاقتصادية - التي تم تناولها في الدراسات السابقة فضلاً عن الخصائص المقترحة من الباحث - والتي تتمثل في (حجم الشركة، حجم المبيعات، نسبة الرافعة المالية، درجة تعقد الشركة، عمر الشركة، مخاطر الشركة، نوع الصناعة، وحجم مكتب المراجعة)، أحد أهم الأسباب أو المحددات أو العوامل المؤثرة التي تفسر التغير والاختلاف في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بين مختلف الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة المدرجة بسوق المال المصري والممتثلة في عينة البحث، فإن الباحث يتوقع وجود علاقة ارتباط موجبة أو سالبة ذات تأثير معنوي بين خصائص الوحدة الاقتصادية سالفة الذكر وبين مستويات التحفظ المحاسبي، وذلك بحسب نتائج الدراسة التطبيقية.

4. مستويات التحفظ المحاسبي والانعكاسات المحاسبية على الأداء المالى والسوقى:

من خلال مراجعة واستقراء الباحث لما تناولته أدبيات التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى فى مجال قياس وتفسير تأثير مستويات التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية على الأداء المالى (FP) Financial Performance للوحدة الاقتصادية، وجد الباحث ندرة فى الدراسات التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى والأداء المالى بشكل مباشر ومنها دراسة (Lai et al., 2012)، وذلك استناداً إلى أن المنطق المحاسبى يشير إلى سلبية العلاقة بينهما، إلا أن الباحث يرى، فعلى الرغم من أن الإطار الفكرى والفلسفة التى يعتنقها التحفظ المحاسبى من حيث تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح وتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر، يخلق مركز مالى واقعى وغير مغالى فيه، إلا أنه يتصف بأنه مركز مالى حذر، الأمر الذى قد ينعكس سلباً على الأداء المالى للوحدة الاقتصادية فى الأجل القصير، إلا أن اعتناق هذه الفلسفة التى تضمن استمرارية الوحدة الاقتصادية على الأمد الطويل، قد يخلق تأثيراً إيجابياً على الأداء المالى فى المستقبل المنظور. ولذلك، فقد أخذ الباحث على عاتقه دراسة واختبار هذه العلاقة للوقوف على اتجاهها وقوتها، بغرض تقديم قرائن وأدلة تفسيرية عن الانعكاسات المحاسبية لمستويات التحفظ المحاسبى على الأداء المالى فى بيئة الأعمال المصرية.

وفىما يتعلق بقياس وتفسير تأثير مستويات التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية على الأداء السوقى (MP) Market Performance للوحدة الاقتصادية، ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لما تناولته أهم أدبيات التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى فى هذا المجال، وجد الباحث تأييداً واتفاقاً كبيراً بين تلك الأدبيات على التأثير الإيجابى لممارسات التحفظ المحاسبى على الأداء السوقى للوحدات الاقتصادية. فقد توصلت دراسة (Watts & Zuo, 2011) إلى وجود تأثير طردى جوهري للتحفظ المحاسبى على تحسين الأداء السوقى للوحدة الاقتصادية، أى أنه كلما زادت مستويات التحفظ المحاسبى بالوحدة الاقتصادية، كلما ارتفع الأداء السوقى. لهذه الوحدة. ويتفق الباحث مع ما أشارت إليه دراسة (سلامة، 2012)، إلى أن هذا التحسين فى الأداء السوقى الناتج عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للتحفظ المحاسبى له ما يبرره، فهو يحدث من خلال عدة محاور مكتملة معاً، حيث يتمثل المحور الأول فى تخفيض تكلفة رأس المال، وهو يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات الأكاديمية من وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبى وتكلفة رأس المال (Mora & Walker, 2014; Lara et.al., 2011; Gigler et al., 2009; Beatty et al., 2008;

(Lafond & Watts, 2008)، ويتمثل المحور الثاني في تحسين القدرة الائتمانية للوحدة الاقتصادية من خلال الحصول على شروط ائتمانية أفضل، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات الأكاديمية من وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي وتحسين القدرة الائتمانية للوحدة الاقتصادية (Watts & Zou, 2011; Lee, 2008; Zhang, 2011)، في حين يتمثل المحور الثالث في تخفيض السلوك الانتهازي لإدارة الوحدة الاقتصادية، ومن ثم تخفيض الممارسات الضارة لإدارة الأرباح، وهو الأمر الذي يوفر حماية للمستثمرين والمقرضين (Watts & Zou, 2011; Lafond & Watts, 2008)، ويتمثل المحور الرابع في المساعدة في حل مشكلة نظرية الوكالة Agency Theory بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومجموعة المستثمرين من ناحية، وبين المستثمرين والمقرضين من ناحية أخرى (Suleiman, 2014; Kwon, 2005)، وأخيراً، يتمثل المحور الخامس في تخفيض مخاطر المعلومات Informayion Risks، وقد وجدت دراسة (Lafond & Watts, 2008) علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين ممارسات التحفظ المحاسبي التي تتبناها الوحدات الاقتصادية ومخاطر المعلومات.

أما فيما يتعلق بقياس وتفسير تأثير مستويات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على العلاقة بين الأداء المالي والسوقي Financial & Market Performance (FMP) للوحدة الاقتصادية، فقد توصلت دراسة (Ryan & Zarowin, 2003) إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة معنوية بين الأداء المالي والأداء السوقي للوحدات الاقتصادية الممارسة للتحفظ المحاسبي. ويرى الباحث أن المبرر في وجود مثل هذه العلاقة العكسية قد يرجع إلى الربح المحاسبي، وذلك استناداً لاستجابته بصورة غير متماثلة لكل من الأخبار السيئة والجيدة، حيث يستجيب للأخبار السيئة بصورة أسرع من استجابته للأخبار الجيدة، وهو ما ينعكس سلباً على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وذلك في الوقت الذي قد تترك فيه تلك الممارسات التحفظية تأثيراً إيجابياً ملحوظاً على الأداء السوقي لهذه الوحدة، كنتيجة للاستناد في قياسه على حركة سعر السهم في سوق المال - أي من خلال مجال رؤية خارجية تتحدد بفعل آليات هذا السوق - بالنسبة لحركة القيمة الدفترية للسهم داخل الوحدة الاقتصادية.

وبهذا الشكل، يتوقع الباحث وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي وبين الأداء المالي، وعلاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي وبين الأداء السوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري الممثلة في عينة البحث.

5. مشكلة وتساؤلات البحث:

بعد أن تكشّف للباحث في ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظرية للبحث، ومن خلال مراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكرى المحاسبى الأكاديمى المتعلقة بالإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى، محدودية الدراسات المحاسبية السابقة - إلى حد علم الباحث وإطلاعه - وبخاصة في البيئة العربية، التي قامت بدراسة العلاقة التأثيرية بين خصائص الوحدة الإقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبى، وتحليل انعكاسات ذلك على الأداء المالى والسوقى، إلى جانب الاختلاف فى نتائج تلك الدراسات فى درجة واتجاه وطبيعة هذه العلاقة، وفضلاً عن أن جميعها قد تمت بشكل أساسى فى بيانات أجنبية تختلف فى خصائصها وسماتها وطبيعتها القانونية والاقتصادية والثقافية عن خصائص بيئة الأعمال المصرية، وعلى اعتبار أن خصائص الوحدة الاقتصادية - فى تقدير الباحث المتواضع - تمثل أحد أهم الأسباب أو المحددات أو العوامل المؤثرة التى تفسر اختلاف مستويات التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بين مختلف الشركات المدرجة بسوق المال المصرى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد أخذ الباحث على عاتقه ضرورة تحرى وتقصى ودراسة واختبار اتجاه ودرجة وطبيعة هذه العلاقة التأثيرية، مع تحليل انعكاسات مستويات التحفظ المحاسبى على الأداء المالى والسوقى فى بيئة الأعمال المصرية، وذلك على عينة مختارة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصرى.

وبناء على ما سبق، يمكن للباحث صياغة عناصر مشكلة البحث الرئيسية من خلال

التساؤلين التاليين:

(1) هل هناك علاقات ارتباط ذات تأثير معنوى بين خصائص الوحدة الاقتصادية (حجم الشركة، حجم المبيعات، نسبة الرافعة المالية، درجة تعقد الشركة، عمر الشركة، مخاطر الشركة، نوع الصناعة، وحجم مكتب المراجعة)، وبين مستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى الممثلة فى عينة البحث؟، وإذا كانت هناك علاقات، فما هى درجة واتجاه هذه العلاقات؟.

(2) هل هناك علاقات ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستويات التحفظ المحاسبى، والأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى الممثلة فى عينة البحث؟، وإذا كانت هناك علاقات، فما هى درجة واتجاه هذه العلاقات؟. وهل هناك عوامل حاكمة أخرى تؤثر على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى الممثلة فى عينة البحث؟، وإذا وجدت، فما هو نوع وطبيعة هذا التأثير؟.

وتمثل الإجابة على التساؤلين السابقين جوهر مشكلة هذه الدراسة، والتى سيقوم الباحث بدراستها فى محاولة للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات المناسبة التى يمكن الاستفادة منها على مستوى المجال التطبيقى فى بيئة الأعمال المصرية.

6. أهداف البحث:

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، يسعى الباحث لتحقيق الهدف الرئيسى لهذه الدراسة والذى يتمثل فى قياس العلاقة التأثيرية بين خصائص الوحدة الاقتصادية (كمتغير مستقل) ومستويات التحفظ المحاسبى (كمتغير تابع)، فضلاً عن قياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبى (كمتغير مستقل) على الأداء المالى والسوقى (كمتغير تابع) للشركات المدرجة بسوق المال المصرى الممثلة فى عينة البحث، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الرقابية المؤثرة على هذه العلاقة، وذلك من خلال تحقيق الهدفين الفرعيين التاليين:

6.1 دراسة واختبار درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية (حجم الشركة، حجم المبيعات، نسبة الرافعة المالية، درجة تعقد الشركة، عمر الشركة، مخاطر الشركة، نوع الصناعة، وحجم مكتب المراجعة)، وبين مستويات التحفظ المحاسبى للشركات الممثلة فى عينة البحث.

6.2 دراسة واختبار درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط بين مستويات التحفظ المحاسبى، وبين الأداء المالى والسوقى للشركات الممثلة فى عينة البحث.

7. أهمية البحث:

يستقى هذا البحث أهميته من خلال كونه - إلى حد علم الباحث وإطلاعه - من أوائل الدراسات التى تسعى إلى تقديم دليلاً عملياً من بيئة الأعمال المصرية، عن أهم خصائص الوحدة الاقتصادية تأثيراً على مستويات التحفظ المحاسبى من جهة، ودراسة وتحليل الانعكاسات المحاسبية لذلك على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى من جهة أخرى، وذلك من خلال بناء نموذجين محاسبيين كميين، أولهما لقياس تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبى، وثانيهما لقياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبى على الأداء المالى والسوقى، مع الدعم التطبيقي على عينة قوامها 62 شركة مساهمة مدرجة بسوق المال المصرى خلال نطاق فترة الدراسة، والذى يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض على مدار سلسلة زمنية تمتد لثلاث سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2012 وتنتهى فى عام 2014، مع إمكانية الاستفادة على مستوى الممارسة العملية من استعراض وتحليل النتائج التى توصل إليها الباحث من خلال دراسته التطبيقية.

8. فروض البحث:

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية، أمكن للباحث صياغة الفروض الرئيسية التى تستند عليها هذه الدراسة، كما يلى:

• **الفرض الرئيسي الأول للبحث Ha₁:**

"توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين خصائص الوحدة الاقتصادية ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى". وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض الرئيسى من خلال اختبار الفروض الفرعية التالية:

Ha₁₁: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين حجم الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₂: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين حجم المبيعات ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₃: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين نسبة الرافعة المالية ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₄: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين درجة تعقد الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₅: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين عمر الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₆: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مخاطر الشركة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₇: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين نوع الصناعة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₁₈: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين حجم مكتب المراجعة ومستويات التحفظ المحاسبى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

• **الفرض الرئيسى الثانى للبحث Ha₂:**

"توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستويات التحفظ المحاسبى والأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى". وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض الرئيسى من خلال اختبار الفروض الفرعية التالية:

Ha₂₁: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستويات التحفظ المحاسبى ومعدل العائد على الأصول كمقياس يعبر عن الأداء المالى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha₂₂: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستويات التحفظ المحاسبى ومعدل العائد على حقوق المساهمين كمقياس يعبر عن الأداء المالى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى".

Ha23: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي ومعدل العائد على المبيعات كمقياس يعبر عن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق المال المصري".

Ha24: "توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين مستويات التحفظ المحاسبي ونسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة كمقياس يعبر عن الأداء السوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري".

9. حدود البحث:

يخضع هذا البحث للحدود التالية:

9.1 الحدود الجغرافية:

تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات المدرجة بسوق المال المصري.

9.2 الحدود الزمنية:

ترتكز الدراسة التطبيقية للبحث في قياسها الكمي لمتغيرات الدراسة، على تحليل البيانات المالية الفعلية السنوية للشركات الممثلة في عينة البحث، على مدار سلسلة زمنية تمتد لثلاث سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2012 وتنتهي في عام 2014.

9.3 الحدود الموضوعية:

تستند الدراسة التطبيقية للبحث في قياسها الكمي لمستويات التحفظ المحاسبي (المتغير الوسيط لهذه الدراسة) للشركات الممثلة في عينة البحث كلاً على حدة. خلال نطاق فترة الدراسة (2012-2014)، على النموذج الذي قدمته دراسة (Beaver & Ryan, 2000)، والذي يركز على مقياس نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة Market-To-Book Value Model (MTB) كمؤشر عام لمستوى التحفظ المحاسبي الكلي (أى بنوعيه المشروط وغير المشروط) في التقارير المالية، دون أن تمتد الدراسة لغيرها من نماذج القياس الأخرى.

10. الأصالة والابتكار / القيمة العلمية للبحث:

تعد الدراسة الحالية محاولة متواضعة من الباحث للاسهام في تغطية فجوة بحثية متواجدة في المكتبة العربية وبخاصة في المكتبة المصرية، في مجال البحوث والدراسات المحاسبية التي تناولت بشكل مباشر خصائص الوحدة الاقتصادية وعلاقتها التأثيرية بمستويات التحفظ المحاسبي وانعكاسات ذلك على الأداء المالي والسوقي. فقد وجد الباحث من خلال مراجعة واستقراء لأهم الأدبيات التي تتضمنها التراث الفكري المحاسبي

الأكاديمي المتخصص في مجال التحفظ المحاسبي، أن معظم تلك الأدبيات قد تمت في بيئات أجنبية تختلف في خصائصها وسماتها وطبيعتها القانونية والاقتصادية والثقافية عن خصائص بيئة الأعمال المصرية، فضلاً عن أن معظمها قد اقتصر في دراستها وتحليلها للعوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحاسبي، على عدداً محدوداً من خصائص الوحدة الاقتصادية، مما شكل ذلك باعاً أساسياً للباحث للاتجاه في دراسته الحالية نحو التوسع في تلك الخصائص وإدخال أخرى جديدة - والتي يتوقع الباحث أن يكون لها دوراً تأثيرياً على مستويات التحفظ المحاسبي - بجانب ما تناولته تلك الأدبيات من خصائص. ولذلك، يقوم الباحث بدراسة هذه القضية من خلال صياغة نموذجين محاسبيين كميين، أولهما لقياس تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي، وثانيهما لقياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي، مع اتجاه الباحث نحو الدعم التطبيقي للدراسة على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري، من خلال الاعتماد في اختبار الفروض البحثية وبناء النماذج المحاسبية المقترحة، على أحد الأساليب الإحصائية المتطورة في التعامل مع العلاقة التشابكية بين المتغيرات المتعددة للدراسة، من خلال تحديد وتحليل علاقات التأثير والتأثر بين تلك المتغيرات، وهو أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية Structure Equations Model (SEM)، الذي تفتقر إليه معظم البحوث والدراسات على الصعيدين العربي والمحلي، مما يعد ذلك مساهمة من الباحث في تعزيز النهج العلمي من خلال مواكبة التيار البحثي للدول المتقدمة، وعلى أن يأمل الباحث أن تمثل النتائج والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، إضافةً ولو بقدر بسيط إلى مكتبة البحوث المحاسبية العربية والمصرية.

11. الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة:

11.1 الهدف من الدراسة التطبيقية للبحث:

تهدف الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث، إلى اختبار فروض البحث الرئيسية من خلال ما يتفرع منها من فروض فرعية لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه، وتحقيق الأهداف البحثية التي تسعى إليها هذه الدراسة، ومن ثم اقتراح نموذجين محاسبيين كميين (الأول لقياس تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي، والثاني لقياس تأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي) للشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري.

11.2 توصيف مجتمع وعينة ونطاق الدراسة التطبيقية:

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، حدد الباحث مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري خلال نطاق فترة الدراسة، والذي يشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لثلاث سنوات مالية متتالية تبدأ من عام 2012 وتنتهى فى عام 2014. ولقد قام الباحث بانقضاء مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة الحتمية، على أن يحكم اختيار الشركات التى تتضمنتها عينة البحث الشروط التالية خلال نطاق فترة الدراسة:

(1) أن تكون نهاية السنة المالية للشركة المختارة فى نهاية ديسمبر من كل عام لأغراض توحيد واتساق القياس، ومن ثم تستبعد الشركات التى تعد قوائمها المالية فى تاريخ آخر بخلاف ذلك.

(2) أن تمسك الشركة المختارة حساباتها بالعملة المحلية (الجنيه المصرى)، ومن ثم تستبعد الشركات التى تمسك حساباتها بعملة بخلاف ذلك.

(3) أن تكون الشركة المختارة قد حققت فى نهاية كل سنة مالية أرباحاً صافية بعد سداد الفوائد والضرائب، ومن ثم تستبعد الشركات التى حققت خسائر أو الشركات التى لم تحقق أى أرباح أو خسائر فى نهاية أى سنة مالية خلال نطاق فترة الدراسة.

(4) أن لا تكون الشركة المختارة قد أدمجت أو تم إيقاف تداول أسهمها خلال نطاق فترة الدراسة.

(5) أن تتوافر للشركة المختارة كافة البيانات المالية الفعلية اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية خلال نطاق فترة الدراسة.

وطبقاً لذلك، فقد بلغ إجمالى حجم الشركات الممثلة فى عينة البحث 62 شركة، تمثل 29% من مجتمع الدراسة، وتغضى معظم القطاعات الاقتصادية بسوق المال المصري (أربعة عشر قطاعاً من إجمالى سبعة عشر قطاعاً بنسبة 82.4%)، بحيث يمكن الاطمئنان الكافى على دقة تمثيلها لهذا السوق، ومن ثم إمكانية تعميم النتائج التى يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة. وبالتالي، فقد بلغ إجمالى عدد المشاهدات المتاحة للتحليل الإحصائى 186 مشاهدة بواقع 3 مشاهدات لكل شركة.

ويوضح الباحث من خلال الجدولين [1]، [2]، هيكلية عملية اختيار الشركات المدرجة بسوق المال المصري الممثلة فى عينة البحث، وتوزيعها بحسب القطاعات الاقتصادية، ونسبة تمثيلها داخل عينة البحث.

* أنظر مرفق البحث: بيان بأسماء الشركات المدرجة بسوق المال المصري الممثلة فى عينة البحث وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المتممة إليها.

جدول [1]

هيكلية عملية اختيار الشركات المدرجة بسوق المال المصري الممثلة في عينة البحث

عدد الشركات	بيان
214	إجمالي الشركات المدرجة بسوق المال المصري وفقاً للمراجعة الدورية للبورصة المصرية في أغسطس 2014
	<u>الشركات المستبعدة:</u>
(1)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/1
(3)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/3
(45)	شركات تعد قوائمها المالية في 30/6
(1)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/8
(13)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/12 وتمسك حساباتها بعملة أجنبية
(50)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/12 وحققت خسائر
(1)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/12 ولم تحقق أى أرباح أو خسائر
(5)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/12 وتم إيقاف تداول أسهمها
(33)	شركات تعد قوائمها المالية في 31/12 وغير كاملة البيانات المالية
62	إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

جدول [2]

توزيع الشركات بحسب القطاعات الاقتصادية ونسبة تمثيلها داخل عينة البحث

نسبة التمثيل داخل عينة البحث (%)	عدد الشركات	نوع القطاع
8.1%	5	الأغذية والمشروبات
11.3%	7	البنوك
19.4%	12	التشييد ومواد البناء
1.6%	1	التكنولوجيا
8.1%	5	الخدمات المالية (باستثناء البنوك)
12.9%	8	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
4.8%	3	الرعاية الصحية والأدوية
6.5%	4	السياحة والترفيه
14.5%	9	العقارات
3.2%	2	الكيمويات
1.6%	1	المرافق
3.2%	2	الموارد الأساسية
1.6%	1	الموزعون وتجار التجزئة
3.2%	2	المنتجات المنزلية والشخصية
100%	62	إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

11.3 أساليب جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية اللازمة لأغراض قياس متغيرات الدراسة خلال النطاق الزمني المحدد لفترة الدراسة، واختبار فروض البحث الرئيسية من خلال ما يتفرع منها من فروض فرعية، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، على نماذج تقرير مجلس الإدارة السنوى المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (40) من قواعد الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية، وعلى التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة على بعض قواعد البيانات بالمواقع الالكترونية الرسمية للشركات الممثلة في عينة البحث، إلى جانب دليل كومباس مصر Kompass Egypt لأسواق المال، وكذلك بعض المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ذات الصلة، مثل موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، موقع البورصة المصرية، موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (MIST)، موقع أرقام، وموقع معلومات مباشر.

11.4 متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها الكمي والوصفي:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة، يمكن للباحث تحديد متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها الكمي والوصفي، على النحو التالي:

11.4.1 متغيرات الدراسة المتعلقة بالنموذج البحثي الأول (تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي) ومنهجية قياسها الكمي والوصفي:

11.4.1.1 المتغير التابع (مستويات التحفظ المحاسبي) ومنهجية قياسه الكمي:

من خلال استعراض الباحث في جزء سابق من الدراسة، للنماذج المختلفة للقياس الكمي لمستويات التحفظ المحاسبي، في الفكر المحاسبي، فضلاً عن عرض وتحليل لأهم أدبيات التراث الفكري المحاسبي التطبيقي التي تناولت قياس مستويات التحفظ المحاسبي، تبين للباحث توجه العديد من الدراسات التطبيقية السابقة (عبد الملك، 2011، كساب، 2011، شتيوى، 2010، أبو الخير، 2008)، (Lai et al. 2012; Ball et al., 2008; Krishnan & Visvanathan, 2008; Lafond & Watts, 2008; Qiang, 2007; Roychowdhury & Watts, 2007) لاستخدام النموذج الذي قدمه (Beaver & Ryan, 2000) والذي يعرف في الأدب المحاسبي الأكاديمي بنموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market-To-Book Value Model (MTB)، حيث يركز هذا النموذج على مقياس نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة كمؤشر عام لمستوى التحفظ المحاسبي الكلي (أي بنوعيه المشروط وغير المشروط) في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. وتماشياً

مع ذلك، اعتمد الباحث في الدراسة الحالية في القياس الكمي لمستويات التحفظ المحاسبي (المتغير التابع بالنموذج البحثي الأول لهذه الدراسة ويرمز له بالرمز (AC)) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث على حدة خلال نطاق فترة الدراسة، على مقياس نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة، ومن ثم فإنه بزيادة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، تزداد مستويات التحفظ المحاسبي والعكس صحيح.

11.4.1.2 المتغير المستقل (خصائص الوحدة الاقتصادية) ومنهجية قياسه الكمي والوصفي:

يتمثل المتغير المستقل للنموذج البحثي المقترح الأول، في خصائص الوحدة الاقتصادية الأكثر استخداماً في أهم أدبيات التراث الفكري المحاسبي التطبيقي، والتي سبق للباحث تناولها بالعرض والتحليل، فضلاً عن توسع الدراسة الحالية في هذه الخصائص من خلال إدخال الباحث لبعض الخصائص الجديدة.

ويعرض الباحث من خلال الجدول [3]، منهجية القياس الكمي والوصفي لمتغيرات النموذج البحثي الأول، وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع.

11.4.2 متغيرات الدراسة المتعلقة بالنموذج البحثي الثاني (تأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي) ومنهجية قياسها الكمي:

11.4.2.1 المتغير التابع (الأداء المالي والسوقي) ومنهجية قياسه الكمي:

اعتمد الباحث في قياسه الكمي للأداء المالي والسوقي (المتغير التابع بالنموذج البحثي الثاني لهذه الدراسة ويرمز له بالرمز (FMP)) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث على حدة خلال نطاق فترة الدراسة، على مجموعة من المقاييس المالية التي وجد الباحث تأييداً واتفاقاً كبيراً بين أدبيات التراث الفكري الأكاديمي باعتبارها أفضل المقاييس تعبيراً عن الأداء المالي والسوقي للوحدات الاقتصادية، وهي تتمثل في: معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ومعدل العائد على المبيعات (ROS)، كمقاييس تعبر عن الأداء المالي للشركات الممثلة في عينة البحث (النجار، 2013)، (Foyeke et al., 2015; Aljifri et al., 2014; Bahhouth et al., 2014; Bahhouth et al., 2012; Lai et al., 2012; Nikolaev, 2010; Zhang, 2008)، وكذلك مقياس نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) كمقياس يعبر عن الأداء السوقي للشركات الممثلة في عينة البحث (Pouraghajan et al., 2013; Ghosh & Mondal, 2009; Tseng & Goo, 2005).

[3] الجدول

منهجية القياس الكمي والوصفي لمتغيرات النموذج البحثي الأول وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس الكمي والوصفي	نوع المتغير وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع
المتغير التابع (مستويات التحفظ المحاسبي)			
مستوى التحفظ المحاسبي	AC	نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة.	كمي متصل
المتغير المستقل (خصائص الوحدة الاقتصادية)			
حجم الشركة	COSIZE	يقاس بأكثر مقياس تأثيراً على مستويات التحفظ المحاسبي من المقاييس الثلاث التالية: ■ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة. ■ اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع. ■ متوسط عدد العمالة خلال العام.	- كمي متصل - موجبة ذات تأثير معنوي
حجم المبيعات	SASIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإيراد المبيعات.	- كمي متصل - موجبة ذات تأثير معنوي
نسبة الرافعة المالية	FL	نسبة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	- كمي متصل - موجبة ذات تأثير معنوي
درجة تعقد الشركة	DCC	نسبة إجمالي المخزون والمدينون والحسابات المدينة الأخرى في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	- كمي متصل - سالبة ذات تأثير معنوي
عمر الشركة	COAGE	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة (من تاريخ إنشاء أو تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس لكل سنة من سنوات نطاق فترة الدراسة).	- كمي متصل - موجبة ذات تأثير معنوي
مخاطر الشركة	CORISK	الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول ROA.	- كمي متصل - سالبة ذات تأثير معنوي
نوع الصناعة	INDUSTRY	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة صناعية، أو يأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.	- وصفي منفصل - موجبة ذات تأثير معنوي
حجم مكتب المراجعة	AUOSIZE	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب المراجعة التي تتعامل معه الشركة من الأربعة الكبار (BIG 4)، أو يأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.	- وصفي منفصل - موجبة ذات تأثير معنوي

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

11.4.2.2 المتغير المستقل (مستويات التحفظ المحاسبي) ومنهجية قياسه الكمي:

سبق للباحث استعراض منهجية القياس الكمي لمستويات التحفظ المحاسبي (المتغير المستقل بالنموذج البحثي الثاني لهذه الدراسة ويرمز له بالرمز (AC)).

11.4.2.3 المتغيرات الرقابية ومنهجية قياسها الكمي:

قام الباحث بتضمين النموذج البحثي الثاني بهذه الدراسة ببعض العوامل أو المتغيرات الحاكمة الأخرى (بخلاف مستويات التحفظ المحاسبي) والتي قد يكون لها تأثير محتمل - من وجهة نظر الباحث - على قياس الأداء المالي والسوقي (المتغير التابع) للشركات الممثلة في عينة البحث، وهو ما اصطلح على تسميتها بالمتغيرات الرقابية (أو الضابطة)، وذلك بهدف التحكم في تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي (المتغير المستقل) والأداء المالي والسوقي (المتغير التابع). وتتمثل أهم هذه المتغيرات التي تناولها هذه الدراسة في (حجم الشركة، نسبة الرافعة المالية، درجة تعقد الشركة، ومخاطر الشركة)، وقد سبق للباحث استعراض منهجية القياس الكمي لهذه المتغيرات.

ويعرض الباحث من خلال الجدول [4]، منهجية القياس الكمي لمتغيرات النموذج البحثي الثاني، وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع.

11.5 النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للبحث:

يمكن للباحث التعبير عن النماذج المحاسبية الكمية البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلة البحثية، من خلال عرض الشكل [1].

وهكذا، ومن خلال عرض الباحث لمتغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة لقياسها الكمي والوصفي، وكذلك التعبير من خلال الشكل [1] عن النماذج البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلة البحثية، يمكن للباحث صياغة النموذجين المحاسبين الكميين المقترحين في هذه الدراسة في شكل نموذجي انحدار، وذلك على النحو التالي:

• النموذج البحثي الأول (تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي):

$$AC = \beta_0 + \beta_1 \text{COSIZE} + \beta_2 \text{SASIZE} + \beta_3 \text{FL} + \beta_4 \text{DCC} + \beta_5 \text{COAGE} + \beta_6 \text{CORISK} + \beta_7 \text{INDUSTRY} + \beta_8 \text{AUOSIZE} + \varepsilon$$

• النموذج البحثي الثاني (تأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي):

$$\text{FMP} = \beta_0 + \beta_1 \text{AC} + \beta_2 \text{COSIZE} + \beta_3 \text{FL} + \beta_4 \text{DCC} + \beta_5 \text{CORISK} + \varepsilon$$

حيث أن

β_0 ... يمثل الحد الثابت في نموذجي الانحدار.

$\beta_1 - \beta_8$... تمثل معاملات الانحدار المقدرة في نموذجي الانحدار.

ε ... يمثل قيمة البواقي في نموذجي الانحدار.

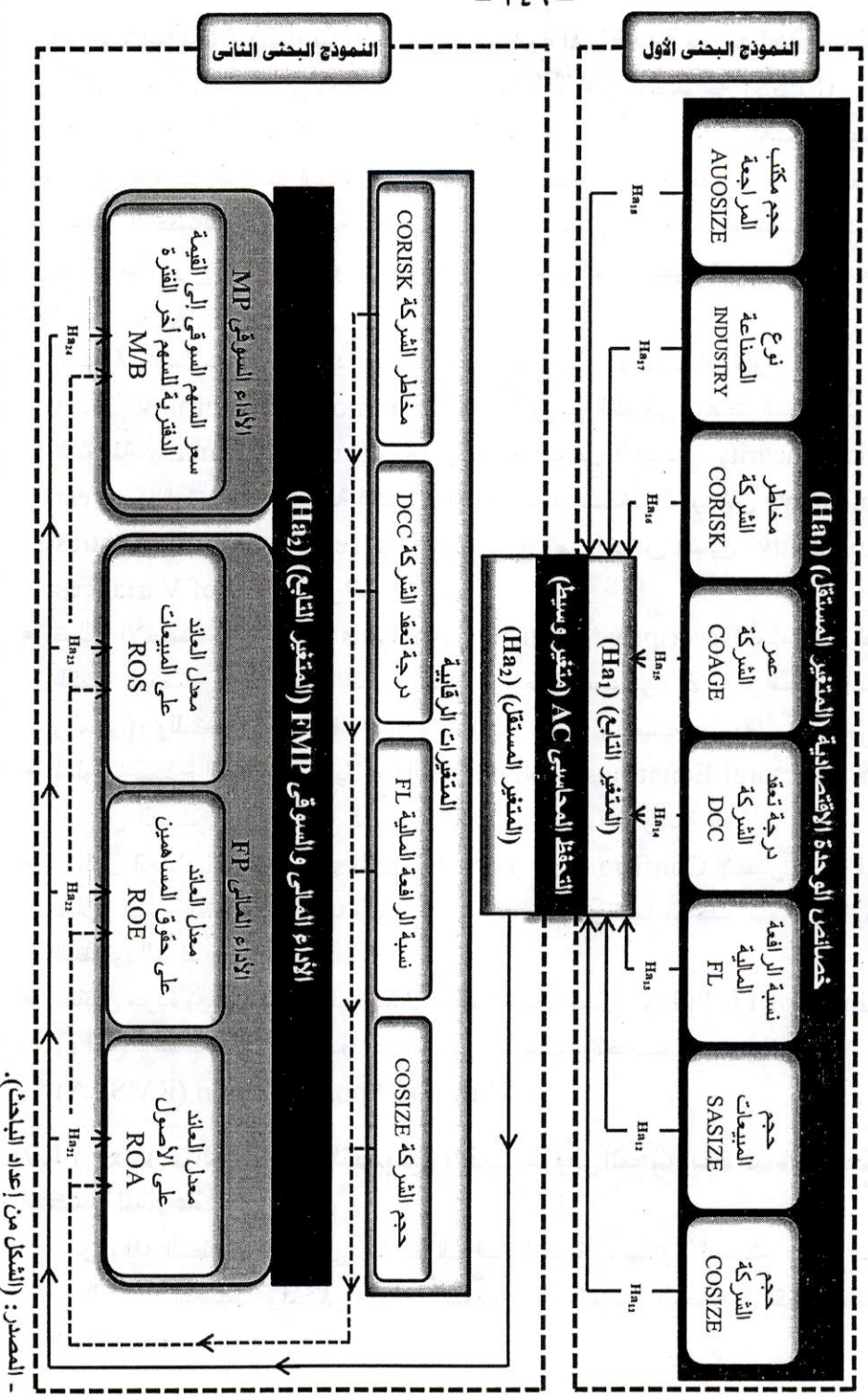
[4] الجدول

منهجية القياس الكمي لمتغيرات النموذج البحثي الثاني وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع

اسم المتغير	رمز المتغير	منهجية القياس الكمي	نوع المتغير وعلاقة الارتباط المتوقعة مع المتغير التابع
المتغير التابع (الأداء المالي والسوقي (FMP))			
- الأداء المالي (FP)			
معدل العائد على الأصول	ROA	نسبة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	كمي متصل
معدل العائد على حقوق المساهمين	ROE	نسبة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب في نهاية الفترة إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة.	كمي متصل
معدل العائد على المبيعات	ROS	نسبة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب في نهاية الفترة إلى صافي المبيعات في نهاية الفترة.	كمي متصل
الأداء السوقي (MP)			
نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية	MB	نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة.	كمي متصل
المتغير المستقل (مستويات التحفظ المحاسبي)			
مستوى التحفظ المحاسبي	AC	نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة.	كمي متصل
المتغيرات الرقابية			
حجم الشركة	COSIZE	يقاس بأكثر مقياس تأثيراً على مستويات التحفظ المحاسبي من المقاييس الثلاث التالية: ■ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة. ■ اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع. ■ متوسط عدد العمالة خلال العام.	- كمي متصل - موجبة ذات تأثير معنوي
نسبة الرافعة المالية	FL	نسبة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	- كمي متصل - سالبة ذات تأثير معنوي
درجة تعقد الشركة	DCC	نسبة إجمالي المخزون والمدينون والحسابات المدينة الأخرى في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	- كمي متصل - سالبة ذات تأثير معنوي
مخاطر الشركة	CORISK	الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول ROA.	- كمي متصل - سالبة ذات تأثير معنوي

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

النموذج البحثية المقترحة للعلاقات بين متغيرات المشكلات البحثية



المصدر: (الشكل من إعداد الباحث).

11.6 التحليلات والاختبارات والنماذج الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (22)، وبرنامج تحليل الهياكل اللحظية (AMOS) الإصدار (18)، في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على بعض الاختبارات والتحليلات والأساليب الإحصائية في معالجة البيانات، لأغراض اختبار الفروض الرئيسية للدراسة من خلال ما يتفرع منها من فروض فرعية، وبناء النموذجين المحاسبين الكميين المقترحين، وهى:

- اختبارات صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي، وتشمل اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة Test of Normality، اختبار علاقة التداخل الخطى Multicollinearity Test بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics، واختبار Leven's Test للتحقق من تجانس التباين of Variances لبيانات الدراسة التطبيقية.
- تحليل الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics Analysis لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة (أدنى قيمة، أقصى قيمة، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والمدى)، وللمتغيرات الوصفية المنفصلة (التكرارات، والنسب المئوية).
- أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equations Model لاختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للدراسة.
- التحليل العاملى التوكيدي Confirmatory Factor Analysis لاختبار دقة قياس نماذج قياس المتغيرات الكامنة غير المشاهدة التى افترضها الباحث بناءً على الإطار النظرى للدراسة.
- اختبار جودة توفيق نموذج المعادلات الهيكلية ككل Goodness of Fit Index (GFI) باستخدام مؤشر الجذر التربيعى لمتوسط الخطأ Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA).

11.7 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة:

من واقع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، يتناول الباحث عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، وذلك على النحو التالى:

11.7.1 اختبارات صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي، على الاختبارات التالية:

11.7.1.1 اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة Test of Normality:

للتحقق من مدى اقتراب بيانات الدراسة التطبيقية للمتغيرات الكمية المتصلة من التوزيع الطبيعي، قام الباحث باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov Test، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن النمط التي تسلكه معظم بيانات المتغيرات الكمية المتصلة هو التوزيع الطبيعي Normal Distribution، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05 فيما عدا المتغير مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، حيث وجد بهذا المتغير التواء موجب، والذي يرجع إلى قلة عدد الشركات الممثلة في عينة البحث التي يرتفع فيها مستويات التحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة، إلا أنه بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي يؤول إلى التوزيع الطبيعي، ونظراً لكبر حجم عينة البحث والتي تبلغ (186) مشاهدة، يكون هذا الشرط غير ذي تأثير على نتائج الدراسة. ويوضح الباحث من خلال الجدول [5] نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة:

الجدول [5]

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات الكمية المتصلة

Kolmogrov-Smirnov		المتغير
Sig.	(Z) المحسوبة	
0.000	3.694	AC
0.172	1.108	COSIZE
0.477	0.842	SASIZE
0.127	1.174	FL
0.056	1.373	DCC
0.061	1.024	COAGE
0.085	1.016	CORISK
0.071	1.010	ROA
0.220	1.050	ROE
0.060	1.070	ROS
0.068	1.078	MB

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

11.7.1.2 اختبار علاقة التداخل الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة:

اختبر الباحث مدى وجود مشكلة الأزواج الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة، باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics وذلك

بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الأزواج الخطي (أي الارتباط) بين المتغيرات المستقلة. ويرى أصحاب الخبرة في المجال الإحصائي أنه كلما كانت قيمة معامل (Tolerance) أكبر من 0.1، وقيمة (VIF) أقل من 10، فإن ذلك يعد مبرراً كافياً للحكم على أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من وجود مشكلة الأزواج الخطي. وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالجدول [6]:

الجدول [6]

نتائج اختبار التداخل الخطي باستخدام Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics		المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة
VIF	Tolerance	
2.140	0.467	COSIZE
2.527	0.396	SASIZE
1.953	0.512	FL
1.392	0.718	DCC
1.066	0.938	COAGE
1.540	0.649	CORISK

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

وبفحص قيم معامل (Tolerance) الواردة بالجدول [6] لجميع المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة، تبين أنها أكبر من 0.1، كما أن قيم (VIF) أقل بكثير من القيمة 10، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية أو مشكلة التداخل أو الأزواج الخطي.

11.7.1.3 اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variances

تم التحقق من تجانس التباين لبيانات الدراسة التطبيقية عن طريق اختبار Leven's Test لتجانس التباين Homogeneity of Variances، وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالجدول [7]:

الجدول [7]

اختبار تجانس التباين Homogeneity of Variances

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
0.078	2	183	0.925

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

ينضح من الجدول [7]، وفي ضوء نتائج اختبار Leven's Test أن القيمة الاحتمالية (Sig.) قد بلغت 0.925 وهي أعلى من مستوى المغنوية المستخدم 0.05، وهو ما يشير إلى أن بيانات الدراسة التطبيقية متجانسة.

11.7.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التطبيقية:

بعد التأكد من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي، يقدم الباحث وصفاً تحليلياً لمتغيرات النموذجين البحثيين المقترحين بهذه الدراسة، وذلك كما يلي:

11.7.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج البحثي الأول المتعلق بتأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي:

11.7.2.1.1 التحليل الوصفي للمتغيرات الكمية المتصلة:

بحساب الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمتغيرات الكمية المتصلة في النموذج البحثي الأول، جاءت النتائج كما موضح بالجدول [8]:

جدول [8]

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية المتصلة في النموذج البحثي الأول

المتغيرات	السنة	عدد الشركات	أدنى قيمة	أقصى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
AC	2012	62	0.230	23.160	1.690	3.046	22.930
	2013	62	0.140	15.040	1.756	2.302	14.900
	2014	62	0.140	12.880	2.177	2.318	12.740
COSIZE	2012	62	16.438	22.510	18.724	1.438	6.073
	2013	62	16.438	22.921	18.746	1.468	6.483
	2014	62	16.438	22.930	18.839	1.457	6.492
SASIZE	2012	62	10.597	22.838	18.932	2.230	12.242
	2013	62	14.720	22.934	19.162	2.015	8.215
	2014	62	14.644	23.235	19.298	1.957	8.590
FL	2012	62	0.024	0.939	0.443	0.256	0.915
	2013	62	0.022	0.936	0.451	0.260	0.914
	2014	62	0.031	0.940	0.479	0.261	0.909
DCC	2012	62	0.001	0.705	0.230	0.176	0.704
	2013	62	0.001	0.705	0.220	0.160	0.704
	2014	62	0.001	0.665	0.226	0.167	0.664
COAGE	2012	62	1.609	4.654	3.184	0.617	3.045
	2013	62	1.792	4.663	3.230	0.581	2.872
	2014	62	1.946	4.673	3.276	0.552	2.727
CORISK	2012	62	0.001	0.074	0.019	0.015	0.073
	2013	62	0.001	0.074	0.019	0.015	0.073
	2014	62	0.001	0.074	0.019	0.015	0.073

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [8]، ما يلي:

• بالنسبة لمستويات التحفظ المحاسبي (المتغير التابع): بقياس مستويات التحفظ المحاسبي (AC) للشركات الممثلة في عينة البحث، اتضح أن أقصى مستوى بلغ 23.160 في عام 2012 والخاص بشركة شمال أفريقيا للاستثمار العقاري، بينما كان أدنى مستوى 0.140 في عامي 2013 و 2014 والخاص بشركة النساجون الشرقيون للسجاد، في حين زاد متوسط مستويات التحفظ المحاسبي من 1.690 في عام 2012 بانحراف معياري قدره 3.046 إلى 2.177 في عام 2014 بانحراف معياري قدره 2.318، مما يدل على تحسن مستويات التحفظ المحاسبي للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2012-2014).

• بالنسبة لخصائص الوحدة الاقتصادية (المتغير المستقل): يلاحظ أن هناك تزايد في متوسطات أغلبية خصائص الوحدة الاقتصادية للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2012-2014)، حيث تزايد متوسط اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع كقياس يعبر عن حجم الشركة (COSIZE) من 18.724 في عام 2012 إلى 18.839 في عام 2014. كذلك، ارتفع متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإيراد المبيعات كقياس يعبر عن حجم المبيعات (SASIZE) من 18.932 في عام 2012 إلى 19.298 في عام 2014. كما ارتفع متوسط نسبة الزافعة المالية (FL) من 0.443 في عام 2012 إلى 0.479 في عام 2014. كذلك، ارتفع متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة كقياس يعبر عن عمر الشركة (COAGE) من 3.184 في عام 2012 إلى 3.276 في عام 2014. في حين، لوحظ انخفاض متوسط درجة تعقد الشركة (DCC) من 0.230 في عام 2012 إلى 0.226 في عام 2014. بينما ثبت متوسط الانحراف المعياري للعائد على الأصول كقياس يعبر عن مخاطر الشركة (CORISK) حول القيمة 0.019.

11.7.2.1.2 التحليل الوصفي للمتغيرات الوصفية المنفصلة (المتغيرات الوهمية):

بحساب الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمتغيرات الوصفية المنفصلة (المتغيرات الوهمية Dummy Variables) في النموذج البحثي الأول، جاءت النتائج كما موضح بالجدول [9]:

• من واقع نتائج التحليل الإحصائي، تبين للباحث أن مقياس اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع، كان الأكثر تأثيراً على مستويات التحفظ المحاسبي (المتغير التابع)، عن مقياس اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول آخر الفترة، ومتوسط عدد العمالة خلال العام، الأمر الذي أعطى للباحث المبرر الكافي للاستناد على هذا المقياس في دراسته التطبيقية، ليعبر عن حجم الشركة للشركات الممثلة في عينة البحث.

جدول [9]

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوصفية المنفصلة في النموذج البحثي الأول

Sig.	مشاهدات غير متحققة			مشاهدات متحققة			المتغير
	نسبة	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة	عدد الشركات	عدد المشاهدات	
0.091	0.56	35	105	0.44	27	81	INDUSTRY
0.714	0.52	32	96	0.48	30	90	AUOSIZE

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [9]، أن عدد الشركات الصناعية الممثلة في عينة البحث قد بلغ 27 شركة بنسبة 44%، بينما بلغ عدد الشركات غير الصناعية 35 شركة بنسبة 56%، وبذلك لم توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين تصنيفي الشركات، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.091 وهو أعلى من 0.05. أما عدد الشركات الممثلة في عينة البحث التي تتعامل مع مكتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big 4) فقد بلغ 30 شركة بنسبة 48%، بينما بلغ عدد الشركات التي تتعامل مع مكتب مراجعة ليس من الأربعة الكبار (Big 4) 32 شركة بنسبة 52%، وبذلك لم توجد فروق ذات دلالة جوهرية بين تصنيفي الشركات، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.714 وهو أعلى من 0.05.

وبهذا الشكل، يتضح للباحث التمثيل المتوازن للشركات الممثلة في عينة البحث من حيث المتغيرات الوصفية المنفصلة، والتي تتمثل في نوع الصناعة (INDUSTRY) إذا كانت الشركات صناعية أو بخلاف ذلك، وكذلك حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) إذا كانت الشركات تتعامل مع مكاتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big 4) أو بخلاف ذلك.

11.7.2.2 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج البحثي الثاني المتعلق بتأثير مستويات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والسوقي:

بحساب الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمتغيرات الكمية المتصلة

في النموذج البحثي الثاني، جاءت النتائج كما موضح بالجدول [10].

يتضح من الجدول [10]، أن متوسطات (معدل على العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ومعدل العائد على المبيعات (ROS)) كمقاييس تعبر عن الأداء المالي للشركات الممثلة في عينة البحث، قد تزايدت من العام 2012 إلى العام 2013 ثم تراجعت خلال العام 2014، بينما ظل متوسط نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) كمقياس يعبر عن الأداء السوقي للشركات الممثلة في عينة البحث، متزايداً خلال الثلاث سنوات لنطاق فترة الدراسة.

جدول [10]

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية المتصلة في النموذج البحثي الثاني

المتغيرات	السنة	عدد الشركات	أدنى قيمة	أقصى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
ROA	2012	62	0.006	0.370	0.077	0.073	0.364
	2013	62	0.003	0.315	0.083	0.074	0.312
	2014	62	0.002	0.276	0.073	0.063	0.274
ROE	2012	62	0.010	0.535	0.136	0.099	0.525
	2013	62	0.003	0.451	0.153	0.104	0.448
	2014	62	0.003	0.431	0.145	0.096	0.428
ROS	2012	62	0.004	3.507	0.302	0.500	3.503
	2013	62	0.006	7.760	0.444	1.150	7.754
	2014	62	0.003	2.147	0.284	0.404	2.144
MB	2012	62	0.234	23.164	1.818	3.176	22.930
	2013	62	0.121	11.700	1.821	2.073	11.579
	2014	62	0.173	14.464	2.204	2.412	14.291

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

فبالنسبة لمتوسط معدل العائد على الأصول (ROA)، نلاحظ أنه قد تزايد من 0.077 في العام 2012 إلى 0.083 في العام 2013، ثم تراجع خلال العام 2014 إلى 0.073. أما متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، فقد بلغت قيمته 0.136 في عام 2012، ثم واصل الارتفاع في عام 2013 إلى 0.153، إلا أنه شهد تراجعاً في عام 2014 ليصل إلى 0.145. وفيما يتعلق بمتوسط معدل العائد على المبيعات (ROS)، فقد سجل قيمة 0.302 في عام 2012 ليرتفع إلى 0.444 في عام 2013، ثم انخفض في عام 2014 ليصل إلى 0.284، وذلك بعد حذف إحدى القيم الشاذة والمتعلقة بشركة المصريين للإسكان والتعمير حيث سجل هذا المعدل لدى الشركة نسبة 196.11% في العام 2014. وعلى النقيض من ذلك، فقد ظلت نسبة السعر السوقى للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) مرتفعة خلال نطاق فترة الدراسة، حيث بلغت (1.818, 1.821, 2.204) خلال السنوات (2012, 2013, 2014) على التوالي.

11.7.3 أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية لاختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للدراسة:

قام الباحث باستخدام أسلوب نموذج المعادلات الهيكلية Structure Equations Model (SEM) لاختبار الفروض الفرعية لفروض البحث الرئيسية وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للدراسة، حيث تتأسس المنهجية المتبعة وفقاً لهذا الأسلوب من خلال النظر إلى المشكلة موضع الدراسة كظاهرة أو متغير كامن يمكن قياسه وتحديد

كمياً من خلال بناء نموذج لقياسه يتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة عليه، واختبار مدى صدق أو تمثيل أو دقة قياس نموذج القياس من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة (ومنها التحليل العاملى التوكيدي)، ثم بناء نموذج المعادلات الهيكلية للمتغيرات المتعددة للدراسة - والتي تتضمن متغيرات تستخدم كمتغيرات تابعة ومستقلة فى ذات الوقت - بغرض تحليل العلاقات التشابكية بينها، أى تحديد علاقات التأثير والتأثر بين تلك المتغيرات المتعددة وصولاً إلى تفسير يحاكي واقع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، ومن ثم اختبار الفروض البحثية وتقدير معاملات الانحدار غير القياسية لنموذج المعادلات الهيكلية تمهيداً لتقسيمه وفقاً للفروض النظرية المقترحة، بغرض صياغة النماذج البحثية المقترحة للدراسة، وأخيراً يتم إجراء اختبار جودة التوفيق لنموذج المعادلات الهيكلية لتحديد مدى مطابقته لبيانات الدراسة التطبيقية من عدمه. ولذلك، ونظراً لوجود متغير كمستويات التحفظ المحاسبى يستخدم كمتغير تابع (حيث يتأثر بخصائص الوحدة الاقتصادية كمتغير مستقل)، كذلك يستخدم كمتغير مستقل (حيث يؤثر على الأدار المالى والسوقى للوحدات الاقتصادية)، وهو ما يجعله الأسلوب الإحصائى المناسب الذى يتناسب مع العلاقات التشابكية بين متغيرات هذه الدراسة. ويمكن للباحث تناول منهجية أسلوب نموذج المعادلات الخطية فى اختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية البحثية المقترحة لهذه الدراسة، على النحو التالى:

11.7.3.1 التحليل العاملى التوكيدي لاختبار دقة قياس نماذج قياس المتغيرات الكامنة غير المشاهدة:

قام الباحث باستخدام التحليل العاملى التأكيدى Confirmatory Factor Analysis لاختبار العلاقة التى تتضمن المتغيرات المشاهدة التى يفترض أنها تقيس متغيراً كامناً غير مشاهد، للتأكد من أن نموذج القياس الخاص بالمتغير الكامن غير المشاهد يُظهر مطابقة جيدة لبيانات الدراسة التطبيقية، وذلك كما يلى:

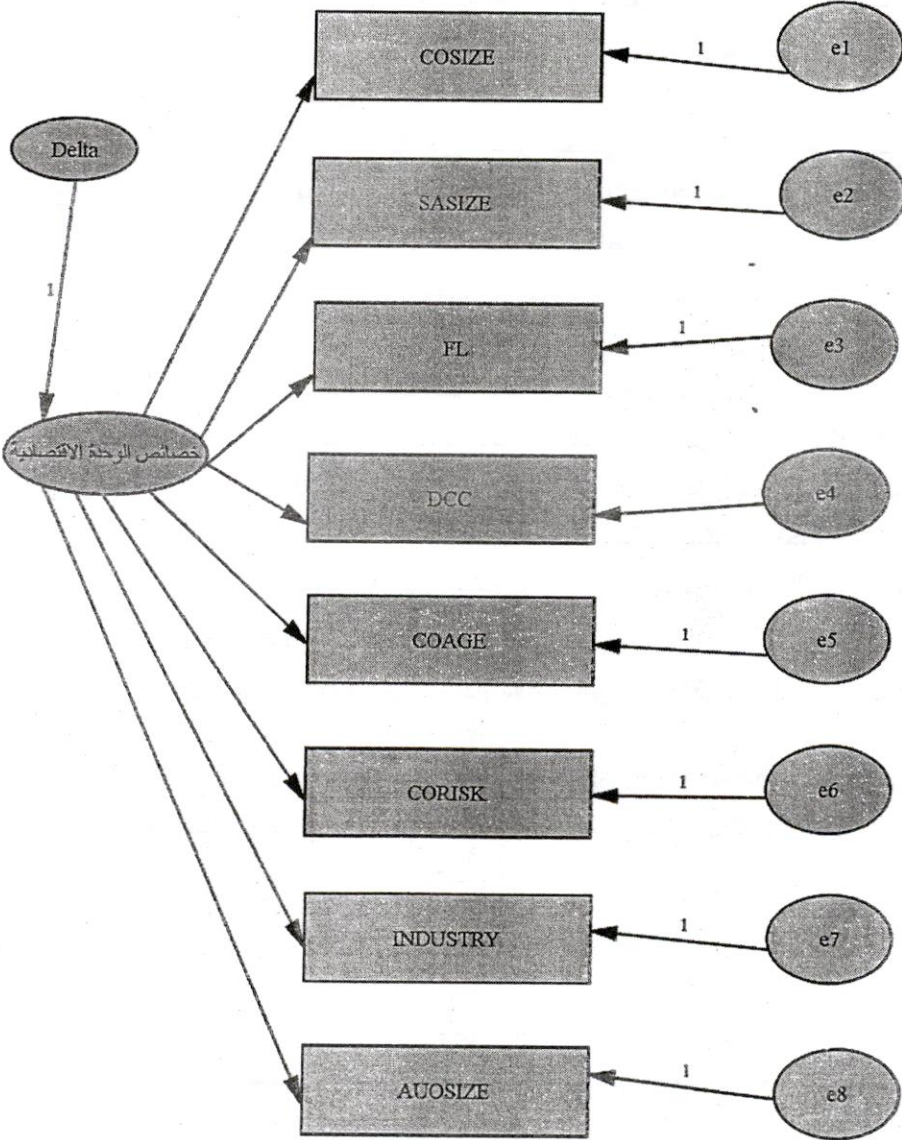
• متغيرات الفرض الرئيسى الأول للبحث:

تم اختبار مدى تمثيل أو دقة قياس المتغيرات المستقلة (المشاهدة) التى تقيس خصائص الوحدة الاقتصادية (المتغير المستقل الكامن غير المشاهد) للشركات الممثلة فى عينة البحث. وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالشكل [2].

يتضح من الشكل [2]، أن نموذج القياس الخاص بالمتغير المستقل الكامن غير المشاهد (خصائص الوحدة الاقتصادية) يتضمن ثمانية مؤشرات لكل مؤشر خطأ قياس (e_1, e_2, \dots, e_8) ، كما أن هناك خطأ بناء (Delta) للمتغير الكامن. ويوضح الباحث نتائج التحليل العاملى التوكيدي لخصائص الوحدة الاقتصادية كما فى الجدول [11].

الشكل [2]

نموذج قياس المتغير المستقل الكامن غير المشاهد (خصائص الوحدة الاقتصادية)



- المصدر: (الشكل من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [11]، معنوية كافة المتغيرات، مما يدل على صدق نموذج قياس خصائص الوحدة الاقتصادية، وأنه يُظهر مطابقة جيدة لبيانات الدراسة التطبيقية.

جدول [11]

نتائج التحليل العائلي التوكيدي لخصائص الوحدة الاقتصادية

المتغيرات	درجة التشبع	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية
COSIZE	6.256	1.220	5.128	***
SASIZE	12.436	2.424	5.129	***
FL	0.699	0.171	4.094	***
DCC	0.414	0.107	3.869	***
COAGE	0.182	0.300	0.608	0.043
CORISK	-0.028	0.009	-3.121	0.002
INDUSTRY	1.000			
AUOSIZE	1.000			

*** مستوى المعنوية أقل من 0.01

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

• متغيرات الفرض الرئيسي الثاني للبحث:

تم اختبار مدى تمثيل أو دقة قياس المتغيرات التابعة (المشاهدة) التي تقيس الأداء المالي والسوقي (المتغير التابع الكامن غير المشاهد) للشركات الممثلة في عينة البحث. وقد جاءت نتائج الاختبار كما موضح بالشكل [3].

يتضح من الشكل [3]، أن نموذج القياس الخاص بالمتغير التابع الكامن غير المشاهد (الأداء المالي والسوقي) يتضمن أربعة مؤشرات لكل مؤشر خطأ قياس (e1, e2, e3, e4)، كما أن هناك خطأ بناء (Delta) للمتغير الكامن. ويوضح الباحث نتائج التحليل العائلي التوكيدي للأداء المالي والسوقي كما في الجدول [12]:

جدول [12]

نتائج التحليل العائلي التوكيدي للأداء المالي والسوقي

المتغيرات	درجة التشبع	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية
ROA	1.160	0.216	5.370	***
ROE	1.416	0.625	2.256	0.032
ROS	-1.829	0.641	-2.853	0.033
MB	1.439	0.314	4.583	***

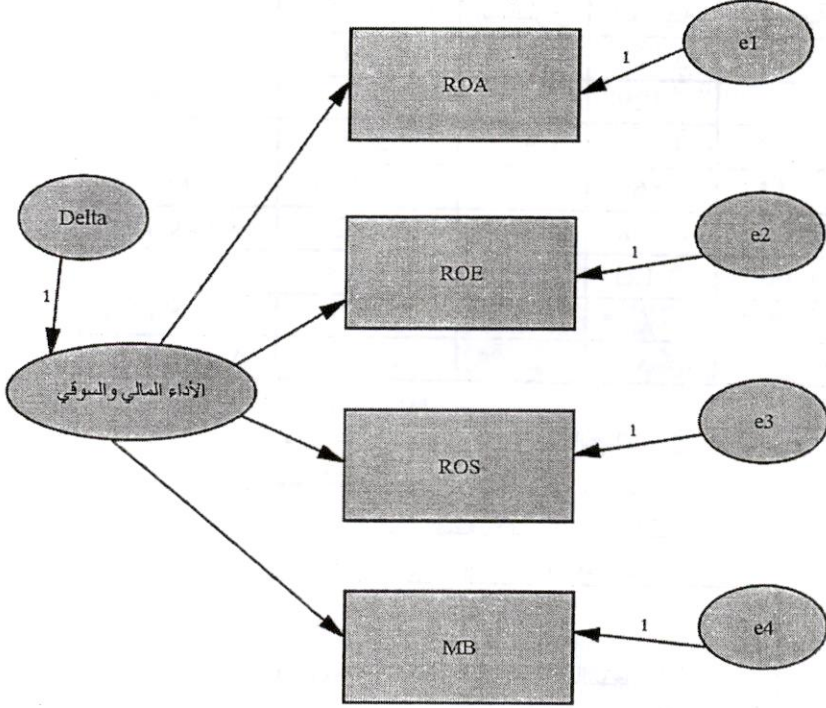
*** مستوى المعنوية أقل من 0.01

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [12]، معنوية كافة المتغيرات، مما يدل على صدق نموذج قياس الأداء المالي والسوقي، وأنه يُظهر مطابقة جيدة لبيانات الدراسة التطبيقية.

الشكل [3]

نموذج قياس المتغير التابع الكامن غير المشاهد (الأداء المالي والسوقي)



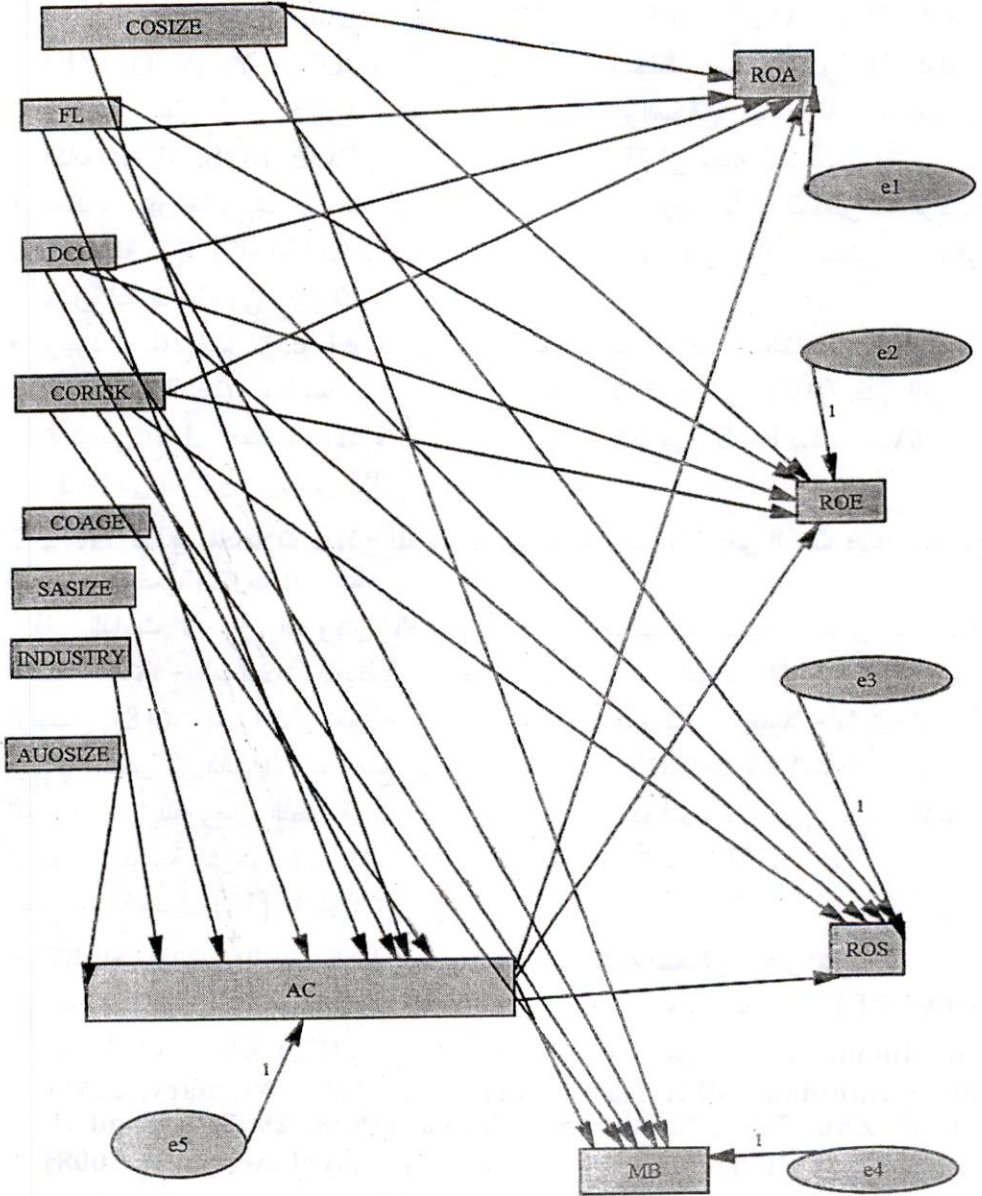
- المصدر: (الشكل من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

11.7.3.2 بناء نموذج المعادلات الهيكلية لتحليل العلاقات التشابكية لمتغيرات الدراسة:

يتم بناء نموذج المعادلات الهيكلية للمتغيرات المتعددة للدراسة بغرض تحليل العلاقات التشابكية بينها، أي تحديد علاقات التأثير والتأثر بين تلك المتغيرات، ومن ثم اختبار الفروض البحثية وتقدير معاملات الانحدار غير القياسية لنموذج المعادلات الهيكلية تمهيداً لتقسيمه وفقاً للفروض النظرية المقترحة من الباحث، لصياغة النماذج البحثية المقترحة لهذه الدراسة. وقد أخذ تحليل العلاقات التشابكية لمتغيرات نموذج المعادلات الهيكلية، كما هو موضح بالشكل [4]:

الشكل [4]

تحليل العلاقات التشابكية لمتغيرات نموذج المعادلات الهيكلية



- المصدر: (الشكل من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الشكل [4]:

- وجود تأثير لجميع المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص الوحدة الاقتصادية والمتمثلة في: (COSIZE, SASIZE, FL, DCC, COAGE, CORISK, INDUSTRY, AUOSIZE) على مستويات التحفظ المحاسبي (AC) كمتغير وسيط، والتي تؤثر بدورها على الأداء المالي والسوقي متمثلاً في المتغيرات التابعة: (ROA, ROE, ROS, MB) للشركات الممثلة في عينة البحث.
- بجانب تأثير مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، وجد أيضاً تأثير للمتغيرات الرقابية والمتمثلة في: (COSIZE, FL, DCC, CORISK) على الأداء المالي والسوقي للشركات الممثلة في عينة البحث.
- وجود أخطاء قياس (e1, e2, e3, e4, e5) تؤثر على المتغيرات التابعة في الفرضين الرئيسيين للبحث، والمتمثلة في مستويات التحفظ المحاسبي (AC) في الفرض الرئيسي الأول للبحث، والأداء المالي والسوقي متمثلاً في (ROA, ROE, ROS, MB) في الفرض الرئيسي الثاني للبحث.

11.7.3.3 تقدير معاملات نموذج المعادلات الهيكلية لاختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة للدراسة:

قام الباحث لاختبار الفروض الفرعية لفروض البحث الرئيسية، بتقدير معاملات الانحدار لنموذج المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج تحليل الهياكل للخطية (AMOS) الإصدار (18). ونظراً لأن نموذج المعادلات الهيكلية يتم تقدير معاملاته بشكل إجمالي بحيث تتضمن في ذات الوقت جميع متغيرات فروض الدراسة، فقد قام الباحث بتقسيم هذا النموذج وفقاً للفروض النظرية التي تستند عليها هذه الدراسة، بغرض صياغة النماذج البحثية المقترحة للدراسة. وقد جاءت النتائج كما موضح بالجدول [13].

يتضح من الجدول [13] ما يلي:

- نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول للبحث (Ha₁) وصياغة النموذج البحثي الأول:
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم المبيعات (SASIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL) وهي تتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Suleiman, 2014; Hamdan, 2011; Kangariuei et al., 2011; Nikolaev, 2010; Xia & Zhu, 2009; Krishnan & Visvanathan, 2008; Lafond & Roychowdhury, 2008)، ونوع الصناعة (INDUSTRY)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدر (0.136, 2.919, 0.212) على الترتيب، ووفقاً لاختبار (T) Test (4.525, 12.087, 32.296) على الترتيب، وعند مستويات معنوية أقل من 0.01، على مستويات التحفظ المحاسبي (AC) (المتغير التابع)، مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفروض الفرعية (Ha₁₂, Ha₁₃, Ha₁₇).

جدول [13]

نتائج تقدير معاملات الانحدار لنموذج المعادلات الهيكلية

اختبار (T) Test		معاملات الانحدار غير القياسية		المتغيرات		
مستوى المعنوية	قيمة	الخطأ المعياري	β			
متغيرات الفرض الرئيسي الأول (H_{a1}) - (النموذج البحثي الأول)						
***	34.924	0.400	13.964	AC	<---	Constant
***	-40.876	0.016	-0.658	AC	<---	COSIZE
***	12.087	0.011	0.136	AC	<---	SASIZE
***	32.296	0.090	2.919	AC	<---	FL
***	-29.323	0.139	-4.086	AC	<---	DCC
***	-17.072	0.040	-0.684	AC	<---	COAGE
***	-15.117	1.519	-22.956	AC	<---	CORISK
***	4.525	0.047	0.212	AC	<---	INDUSTRY
***	-8.424	0.047	-0.392	AC	<---	AUOSIZE
معامل التحديد (R^2) = 0.959						
متغيرات الفرض الرئيسي الثاني (H_{a2}) - (النموذج البحثي الثاني)						
0.926	-0.093	0.617	-0.057	ROA	<---	Constant
0.941	0.074	0.037	0.003	ROA	<---	AC
0.872	0.161	0.029	0.005	ROA	<---	COSIZE
0.774	-0.287	0.142	-0.041	ROA	<---	FL
0.876	0.156	0.207	0.032	ROA	<---	DCC
0.114	1.581	1.745	2.759	ROA	<---	CORISK
معامل التحديد (R^2) = 0.018						
0.591	-0.537	0.617	-0.331	ROE	<---	Constant
0.799	0.255	0.037	0.010	ROE	<---	AC
0.549	0.599	0.029	0.018	ROE	<---	COSIZE
0.630	0.482	0.142	0.068	ROE	<---	FL
0.626	0.487	0.207	0.101	ROE	<---	DCC
0.028	2.193	1.745	3.826	ROE	<---	CORISK
معامل التحديد (R^2) = 0.039						
***	14.265	0.617	8.795	ROS	<---	Constant
***	-6.395	0.037	-0.239	ROS	<---	AC
0.037	-2.085	0.029	-0.061	ROS	<---	COSIZE
***	-28.022	0.142	-3.973	ROS	<---	FL
***	-50.155	0.207	-10.377	ROS	<---	DCC
***	-49.479	1.745	-86.327	ROS	<---	CORISK
معامل التحديد (R^2) = 0.982						

اختبار (T) Test		معاملات الانحدار غير القياسية		المتغيرات		
مستوى المعنوية	قيمة	الخطأ المعياري	β			
0.034	-2.117	0.617	-1.305	MB	<---	Constant
***	26.442	0.037	0.990	MB	<---	AC
0.015	2.426	0.029	0.071	MB	<---	COSIZE
0.373	-0.891	0.142	-0.126	MB	<---	FL
0.194	1.300	0.207	0.269	MB	<---	DCC
0.104	1.624	1.745	2.834	MB	<---	CORISK
معامل التحديد $(R^2) = 0.954$						

*** مستوى المعنوية أقل من 0.01

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (COSIZE) وهي تتفق مع نتائج العديد من الدراسات (حمدان، 2012، كساب، 2011)، (Suleiman, Ahmed & Henry, 2012; Basu, 1997) درجة نعد الشركة (DCC)، عمر الشركة (COAGE)، مخاطر الشركة (CORISK) وهي تتفق مع نتائج دراسة (Wang, 2013)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE) وهي تتفق مع نتائج دراسة (Lim, 2011)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-0.392, -22.956, -0.684, -4.086, -0.658) على الترتيب، ووفقاً لاختبار (T) Test (-8.424, -15.117, -17.072, -29.323, -40.876) على الترتيب، وعند مستويات معنوية أقل من 0.01، على مستويات التحفظ المحاسبي (AC) (المتغير التابع)، مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفروض الفرعية ($Ha_{11}, Ha_{14}, Ha_{15}, Ha_{16}, Ha_{18}$).

- يمكن للباحث صياغة النموذج البحثي الأول بالشكل التالي:

$$AC = 13.964 - 0.658 \text{ COSIZE} + 0.136 \text{ SASIZE} + 2.919 \text{ FL} - 4.086 \text{ DCC} - 0.684 \text{ COAGE} - 22.956 \text{ CORISK} + 0.212 \text{ INDUSTRY} - 0.392 \text{ AUOSIZE} + \epsilon$$

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج نسبة 95.9%، وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية العالية للنموذج، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 95.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

• نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني للبحث (Ha₂) وصياغة النموذج البحثي الثاني:

▪ النتائج المتعلقة بالأداء المالي (FP) (المتغير التابع الأول):

- عدم وجود تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة (COSIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، على كل من معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، كمقياسين يعبران عن الأداء المالي (المتغير التابع الأول)، كما كانت قيمة معامل التحديد (R²) ضعيفة، حيث بلغت 1.8%، 3.9% على التوالي، مما يمكن معه رفض الباحث صحة الفرضين الفرعيين (Ha₂₁, Ha₂₂).

- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة (COSIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-0.239, -0.061, -3.973, -10.377, -86.327) على الترتيب، ووفقاً لاختبار (T) Test (-6.395, -2.085, -28.022, -50.155, -) على الترتيب، وعند مستويات معنوية تراوحت بين (0.01, 0.05)، على معدل العائد على المبيعات (ROS) كمقياس يعبر عن الأداء المالي (المتغير التابع الأول)، مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الفرعي (Ha₂₃).

- يمكن للباحث صياغة النموذج البحثي الثاني الخاص بمعدل العائد على المبيعات (ROS) بالشكل التالي:

$$ROS = 8.795 - 0.239 AC - 0.061 COSIZE - 10.377 FL - 3.973 DCC - 86.327 CORISK + \epsilon$$

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) للنموذج نسبة 98.2%، وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية العالية للنموذج، حيث أن المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية تقسر حوالي 95.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الأول (الأداء المالي) معبراً عنه بمعدل العائد على المبيعات (ROS).

▪ النتائج المتعلقة بالأداء السوقي (MP) (المتغير التابع الثاني):

- عدم وجود تأثير معنوي لكل من المتغيرات الرقابية (نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، على نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB)، كمقياس يعبر عن الأداء السوقي (المتغير التابع الثاني).

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC) وهو ما يتفق مع نتائج دراستي (سلامة، 2012)، (Watts & Zuo, 2011)، والمتغير الرقابي حجم الشركة (COSIZE)، وذلك وفقاً لقيم معاملات الانحدار المقدرة (-0.071, 0.990). على الترتيب، ووفقاً لاختبار (T) Test (26.442, 2.426) على الترتيب، وعند مستويات معنوية تراوحت بين (0.01, 0.05)، على نسبة السعر السوقى للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB)، كمقياس يعبر عن الأداء السوقى (المتغير التابع الثانى)، مما يمكن معه قبول الباحث صحة الفرض الفرعى (Ha₂₄).

- يمكن للباحث صياغة النموذج البحثى الثانى الخاص بنسبة السعر السوقى للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) بالشكل التالى:

$$MB = -1.305 + 0.990 AC + 0.071 COSIZE + 0.269 FL - 0.126 DCC + 2.834 CORISK + \varepsilon$$

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج نسبة 95.4%، وهو ما يشير إلى القدرة التفسيرية العالية للنموذج، حيث أن المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية تفسر حوالى 95.4% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع الثانى (الأداء السوقى) معبراً عنه بنسبة السعر السوقى للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB).

11.7.3.4 اختبار جودة توفيق نموذج المعادلات الهيكلية ككل:

قام الباحث بإجراء اختبار جودة توفيق نموذج المعادلات الهيكلية ككل Goodness of Fit Index (GFI) باستخدام مؤشر الجذر التربيعى لمتوسط خطأ Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)، وجاءت النتائج كما موضح بالجدول [14]:

جدول [14]

نتائج مؤشر (RMSEA) لجودة توفيق نموذج المعادلات الهيكلية ككل

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Default model	0.275	0.258	0.292	0.000
Independence model	0.312	0.298	0.326	0.000

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائى).

حيث أن

RMSEA... مؤشر الجذر التربيعى لمتوسط الخطأ.

LO 90... الحد الأدنى لفترة ثقة بدرجة ثقة 90%.

HI 90... الحد الأعلى لفترة الثقة بدرجة ثقة 90%.

PCLOSE... مستوى المعنوية لجودة التوفيق.

وطالما أن

$$LO\ 90 = 0.258 < RMSEA = 0.275 < HI\ 90 = 0.292$$

وأن مستوى المعنوية لجودة التوفيق PCLOSE بلغت 0.000، وهو أقل من 0.05، مما يدل على جودة توفيق نموذج المعادلات الهيكلية ككل.

12. نتائج البحث:

في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، والتي قام بها الباحث لأغراض اختبار فروض البحث الرئيسية وما يتفرع منها من فروض فرعية، وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة لهذه الدراسة، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

12.1 اجتازت متغيرات الدراسة التطبيقية اختبارات الصلاحية للتحليل الإحصائي، من حيث تبعيتها للتوزيع الطبيعي Normal Distribution، وعدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة الكمية المتصلة Multicollinearity، و تجانس التباين Homogeneity of Variance لبيانات الدراسة.

12.2 اتضح للباحث من التحليل الوصفي للمتغيرات الكمية المتصلة في النموذج البحثي الأول، تحسن مستويات التحفظ المحاسبي للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2012-2014)، كما أن هناك تزايد في متوسطات أغلبية خصائص الوحدة الاقتصادية (اللوجاريتم الطبيعي لرأس المال المدفوع كمقياس يعبر عن حجم الشركة (COSIZE)، اللوجاريتم الطبيعي للإيراد المبيعات كمقياس يعبر عن حجم المبيعات (SASIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، واللوجاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة كمقياس يعبر عن عمرة الشركة (COAGE)، في حين انخفض متوسط درجة تعقد الشركة (DCC)، بينما ثبت متوسط الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمقياس يعبر عن مخاطر الشركة (CORISK). كما اتضح للباحث التمثيل المتوازن للشركات الممثلة في عينة البحث، من حيث المتغيرات الوصفية المنفصلة، والتي تتمثل في نوع الصناعة (INDUSTRY) إذا كانت الشركات صناعية أو بخلاف ذلك، وكذلك حجم مكتب المراجعة (AUOSIZE). إذا كانت الشركات تتعامل مع مكاتب مراجعة من الأربعة الكبار (Big 4) أو بخلاف ذلك.

12.3 اتضح للباحث من التحليل الوصفي للمتغيرات الكمية المتصلة في النموذج البحثي الثاني، أن متوسطات (معدل على العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ومعدل العائد على المبيعات (ROS)) كمقاييس تعبر عن الأداء المالي للشركات الممثلة في عينة البحث، قد تزايدت من العام 2012 إلى

العام 2013 ثم تراجعت خلال العام 2014، بينما ظل متوسط نسبة السعر السوقى للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB) كمقياس يعبر عن الأداء السوقى للشركات الممثلة فى عينة البحث، متزايداً خلال الثلاث سنوات لنطاق فترة الدراسة (2012-2014).

12.4 اتضح للباحث من نتائج التحليل العاملى التوكيدى لمتغيرات الفروض الرئيسية للبحث، مدى دقة قياس المتغيرات المستقلة (المشاهدة) للفرض الرئيسى الأول للبحث، التى تقيس خصائص الوحدة الاقتصادية (المتغير المستقل الكامن غير المشاهد) للشركات الممثلة فى عينة البحث، وأن كافة هذه المتغيرات معنوية، مما يدل على صدق نموذج قياس خصائص الوحدة الاقتصادية، وأنه يظهر مطابقة جيدة لبيانات الدراسة التطبيقية. كما اتضح للباحث مدى دقة قياس المتغيرات التابعة (المشاهدة) للفرض الرئيسى الثانى للبحث، التى تقيس الأداء المالى والسوقى (المتغير التابع الكامن غير المشاهد) للشركات الممثلة فى عينة البحث، وأن كافة هذه المتغيرات معنوية، مما يدل على صدق نموذج قياس الأداء المالى والسوقى، وأنه يظهر مطابقة جيدة لبيانات الدراسة التطبيقية.

12.5 اتضح للباحث من تحليل العلاقات التشابكية لمتغيرات نموذج المعادلات الهيكلية، وجود تأثير لجميع المتغيرات المستقلة التى تعبر عن خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبى كمتغير وسيط، والتى تؤثر بدورها على الأداء المالى والسوقى للشركات الممثلة فى عينة البحث. كذلك، وبجانب هذا التأثير لمستويات التحفظ المحاسبى، وجد أيضاً تأثير للمتغيرات الرقابية على الأداء المالى والسوقى للشركات الممثلة فى عينة البحث.

12.6 بعد تقدير معاملات الانحدار لنموذج المعادلات الهيكلية، تبين للباحث ما يلى:

12.6.1 بالنسبة لمتغيرات النموذج البحثى الأول المتعلق بتأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبى، اتضح وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوى لكل من حجم المبيعات (SASIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، ونوع الصناعة (INDUSTRY)، عند مستويات معنوية أقل من 0.01، على مستويات التحفظ المحاسبى (AC) (المتغير التابع)، مما أمكن للباحث قبول صحة الفروض الفرعية (Ha₁₂, Ha₁₃, Ha₁₇). فى حين اتضح للباحث وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى لكل من حجم الشركة (COSIZE)، درجة تعقد الشركة (DCC)، عمر الشركة (COAGE)، مخاطر الشركة (CORISK)، وحجم مكتب المراجعة (AUOSIZE)، عند مستويات معنوية أقل من 0.01. على مستويات التحفظ المحاسبى (AC) (المتغير التابع)، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج حوالى 95.9% من

التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، مما أمكن للباحث قبول صحة الفروض الفرعية (Ha₁₁, Ha₁₄, Ha₁₅, Ha₁₆, Ha₁₈).

12.6.2 بالنسبة لمتغيرات النموذج البحثي الثاني المتعلق بتأثير مستويات التحفظ المحاسبي والمتغيرات الرقابية على الأداء المالي والسوقي، اتضح عدم وجود تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة (COSIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، على كل من معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، كمقياسين يعبران عن الأداء المالي (المتغير التابع الأول)، كما كانت قيمة معامل التحديد (R^2) ضعيفة، حيث بلغت 1.8%، 3.9% على التوالي، مما أمكن للباحث رفض صحة الفرضين الفرعيين (Ha₂₁, Ha₂₂). في حين اتضح وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة (COSIZE)، نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، عند مستويات معنوية تراوحت بين (0.01, 0.05)، على معدل العائد على المبيعات (ROS) كمقياس يعبر عن الأداء المالي (المتغير التابع الأول)، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج حوالي 98.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الأول، مما أمكن للباحث قبول صحة الفرض الفرعي (Ha₂₃). كذلك، اتضح عدم وجود تأثير معنوي لكل من المتغيرات الرقابية (نسبة الرافعة المالية (FL)، درجة تعقد الشركة (DCC)، ومخاطر الشركة (CORISK))، على نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB)، كمقياس يعبر عن الأداء السوقي (المتغير التابع الثاني). في حين اتضح وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من مستويات التحفظ المحاسبي (AC)، والمتغير الرقابي حجم الشركة (COSIZE)، عند مستويات معنوية تراوحت بين (0.01, 0.05)، على نسبة السعر السوقي للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم آخر الفترة (MB)، كمقياس يعبر عن الأداء السوقي (المتغير التابع الثاني)، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج حوالي 95.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الثاني، مما أمكن للباحث قبول صحة الفرض الفرعي (Ha₂₄).

12.7 بعد إجراء الباحث لاختبار جودة التوفيق (Goodness of Fit Index (GFI) لنموذج المعادلات الهيكلية ككل، تبين مطابقته لبيانات الدراسة، مما يدل على جودة توفيق هذا النموذج.

وجدير بالإشارة، فقد فرض التحليل الإحصائي للبحث، قيام الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية على بيانات مالية فعلية سنوية للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة (2012-2014)، وكنتيجة لإحتمالية عدم الاتساق الهيكلي لتلك البيانات، أو نظراً للأحداث السياسية التي مرت بها البلاد وما صاحبها من عدم تماثل الظروف الاقتصادية السائدة في كل سنة مالية عن غيرها من السنوات المالية الأخرى داخل نطاق فترة الدراسة، فإن الباحث يعلم تماماً أن ذلك الأمر قد يشكل أحد القيود التي تؤثر سلباً في بعض الحالات على دقة النتائج.

13. توصيات البحث:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية، وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، يمكن للباحث اقتراح التوصيات التالية:

13.1 يوصى الباحث بضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق المال المصري، بالافصاح عن مستويات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، مما ينعكس ذلك بدوره على تحسين مستوى جودة تلك التقارير.

13.2 يوصى الباحث بضرورة حرص مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في البيئة المحاسبية المصرية، التمسك بمستويات مقبولة من التحفظ المحاسبي عند فحصها ومراجعتها للتقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة بسوق المال المصري.

13.2 يرى الباحث أن قضية ممارسات التحفظ المحاسبي مازالت في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث وبخاصة في البيئة المحاسبية المصرية، حيث يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية خاصة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي ونوع الرأي في تقرير مراقب الحسابات، فضلاً عن قياس وتفسير العلاقة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة وخصائص هيكل مجلس الإدارة ومستويات التحفظ المحاسبي، وكذلك دراسة تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالوحدات الاقتصادية المصرية.

• مراجع البحث •

١. المراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، مذر طه [2008]، "المنظور المعاصر للحفاظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص. 1-58.
- حمدان، علام محمد موسى [2012]، "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، جامعة الأردن، الأردن، المجلد الثامن، العدد الأول، ص ص. 41-22.
- حمدان، علام محمد موسى [2011]، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، الأردن، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ص ص. 415-433.
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد [2011]، "تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص. 1-56.
- سلامة، صلاح حسن على [2012]، "تمودج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة السادسة عشر، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص. 529-630.
- السبلى، محمد سلطان [2009]، "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، الكويت، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص ص. 7-25.
- شنتوي، أيمن أحمد [2010]، "تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد الخمسون، العدد الرابع، سبتمبر، ص ص. 577-622.
- صالح، أبو الحمد مصطفى [2014]، "العلاقة بين خصائص الشركات ومستوى الإفصاح فى التقارير المالية: دراسة اختبارية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد السادس والخمسون، يونيو، ص ص. 7-75.
- عبدالمجيد، حميده محمد [2013]، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه فى التقارير المالية لشركات التأمين السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة (AUJAA)، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص. 391-741.
- عبد الملك، أحمد رجب [2011]، "أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرى"، مجلة الفكر المحاسبي،

قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العدد الأول، الجزء الأول، يونيو، ص.ص 53-1.

كساب، ياسر السيد [2011]، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص.ص 298-340.*

القليطي، إبراهيم عبد المجيد على [2011a]، "دراسة واختبار تأثير الحوكمة وخصائص الشركات على جودة المراجعة الخارجية بالتطبيق على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، *مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ملحق العدد الثالث والرابع، يوليو/أكتوبر، ص.ص 75-10.*

القليطي، إبراهيم عبد المجيد على [2011b]، "أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقرير السنوية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، ديسمبر، ص.ص 74-1.*

إبراهيم، ماجدة حسين [2013]، "دراسة اختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح"، *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السابعة عشر، العدد الرابع، ديسمبر، ص.ص 266-207.*

وزارة الاستثمار المصرية [2006]، "إطار إعداد وعرض القوائم المالية المرافق لمعايير المحاسبة المصرية"، ص.ص 22-1.

النجار، جميل حسن [2013]، "مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية"، *مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص.ص 318-281.*

2. المراجع باللغة الإنجليزية:

Ahmed, Karman & Henry, Darren [2011], "Accounting Conservatism and Voluntary Corporate Governance Mechanisms by Australian Firms", *Accounting and Finance (AFAANZ)*, Available at: <http://onlinelibrary.wiley.com.sci-hub.org/doi/10.1111/j.1467-629X.2012.00480.x/full>, pp.1-32.

Algharaballi, Eiman [2013], "Earnings Management Practices and Subsequent Firm Performance of Companies Listing on the Kuwait Stock Exchange (KSE)", Unpublished Ph.D. Thesis, University of Southern Queensland, Australia.

Aljifri, Khaled et al. [2014], "The Association between Firm Characteristics and Corporate Financial Disclosures: Evidence From UAE Companies", *The International Journal of Business and Finance Research*, Vol.8, No.2, pp.101-123.

- Bahhouth, Victor et al. [2014], "Are Financial Measures Leading Indicators to Firm Performance?", **International Journal of Business, Accounting and Finance**, Vol.8, No.2, Fall, pp.37-48.
- Bahhouth, Victor et al. [2012], "An Empirical Study of The Financial Characteristics of Firms Showing Positive Price Movements during Declining Markets", **International Journal of Business and Economics Perspectives**, Vol.7, No.1, Spring, pp.82-92.
- Balachandran, Sudhakar & Mohanram, Partha [2011], "Is the Decline in the Value Relevance of Accounting Driven by Increased Conservatism?", **Review of Accounting Studies**, Vol.16, No.2, pp.272-301.
- Balakrishnan, Karthik et al. [2015], "The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis", Available at: <file:///C:/Users/Sony/Downloads/SSRN-id1952722.pdf>, pp.1-44.
- Ball, Ray et al. [2013], "On Estimating Conditional Conservatism", **The Accounting Review**, Vol.88, No.3, pp.755-787.
- Ball, Ray et al. [2008], "Is Financial Reporting Shaped by Equity Markets or by Debt Markets? An International Study of Timeliness and Conservatism", **Review of Accounting Studies**, Vol.13, pp.168-205.
- Ball, Ray & Shivakumar, Lakshmanan [2005], "Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.39, pp.83-128.
- Basu, Sudipta [1997], "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.24, pp.3-37.
- Beatty, Anne et al. [2008], "Conservatism and Debt", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.45, pp.154-174.
- Beaver, William H. & Ryan Stephen G. [2005], "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies**, Vol.10, pp.269-309.
- Beaver, William H. & Ryan Stephen G. [2000], "Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity", **Journal of Accounting Research**, Vol.38, No.1, Spring, pp.127-148.
- Bushman, Robert M. & Piotroski Joseph D. [2006], "Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.42, pp.107-148.
- Cole, Rebel [2008], "What do We Know about the Capital Structure of Privately Held Firms? Evidence from the Surveys of Small Business Finance", Available at: http://mpr.ub.uni-muenchen.de/sci-hub.org/24669/1/MPRA_paper_24669.pdf, March.
- Crnigoz, Matajaz & Mramor, Dusan [2006], "Alternative Capital Structure Explanation", Available at: <http://www.departments.bucknell.edu/management/apfalPoland%20Schedule.Htm>.
- Financial Accounting Standards Board (FASB) [2010], "Statement of Financial Accounting Concepts No.8: Conceptual Framework for Financial Reporting", September, pp.1-32.

- Financial Accounting Standards Board (FASB) [1980], "Statement of Financial Accounting Concepts No.2: Qualitative Characteristics of Accounting Information", May, pp.1-37.
- Foyeke, Obigbemi Imoleayo et al. [2015], "Firm Size and Financial Performance: A Determinant of Corporate Governance Disclosure Practices of Nigerian Companies", **Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice**, Vol.2015, Article ID467294, pp.1-8.
- Gigler, Frank et al. [2009], "Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts", **Journal of Accounting Research**, Vol.47, No.3, June, pp.767-797.
- Givoly, Dan & Hayn, Carla [2000], "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting become More Conservative?", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.29, pp.287-320.
- Ghosh, Santanu & Mondal, Amitava [2009], "Indian Software and Pharmaceutical Sector IC and Financial Performance", **Journal of Intellectual Capital**, Vol.10, No.3, pp.369-388.
- Hamdan, Allam Mohammed Mousa [2011], "The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain?", **International Journal of Business and Management**, Vol.6, No.7, July, pp.134-146.
- Hillegeist, Stephen [2011], "Earnings Management to Avoid Dept Covenant Violations and Future Performance", Available at: <http://wpcarey.asu.edu/sites/default/files/uploads/accountingdegrees/Stephen-Hillegeist.pdf>, December, pp.1-52.
- Huang, Henry He et al. [2013], "Shareholder Rights Insider Ownership and Earnings Management", **ABACUS**, Vol.49, No.1, pp.46-73.
- International Accounting Standards Board (IASB) [2001], "Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements", April, pp.73-98.
- Ismail, Tariq H. & Elbolok Rash M. [2011], "Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt?", **Journal of Finance and Accounting**, Vol.2, No.12, pp.7-21.
- Kaguri, Agnes Wangui [2013], "Relationship between Firm Characteristics and Financial Performance of Life Insurance Companies in Kenya", Unpublished Master Thesis, University of Nairobi, Kenya.
- Kamarudin, Khairul Anuar et al. [2010], "Auditor Tenure, Non-Audit Services and Earnings Conservatism: Evidence from Malaysia", Available at: <http://ssrn.com/abstract=1534386>, pp.1-35.
- Kangarluei, S. Jabbarzadeh et al. [2011], "Corporate Governance Mechanisms and Conservatism: The Evidence from Iran", **International Journal of Academic Research**, Vol.3, No.1, Part II, January, pp.592-600.
- Kaya, Halil D. [2014], "The Impact of Monetary Policy and Firm Characteristics on Firms' Short-Term Assets, Liabilities, Term Structure of Debt and Liquidity Ratios: Evidence from U.S. Industrial Firms", **Journal of Accounting, Business & Management**, Vol.21, No.2, pp.23-35.

- Krishnan, Gopal V. & Visvanathan, Gnanakumar [2008], "Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting Research (CAR)**, Vol.25, No.3, Fall, pp.827-857.
- Kumar, Muneesh & Seligal, Sanjay [2004], "Company Characteristics and Common Stock Returns: The Indian Experience", **Investment Management and Financial Innovations**, Vol.4, pp.89-99.
- Kwon, Young K. [2005], "Accounting Conservatism and Managerial Incentives", **Management Science**, Vol.51, No.11, November, pp.1626-1632.
- Lafond, Ryan & Roychowdhury, Sugata [2008], "Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research**, Vol.46, No.1, March, pp.101-135.
- Lafond, Ryan & Watts, Ross L. [2008], "The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, Vol.83, No.2, pp.447-478.
- Lai, Cheng et al. [2012], "Has Australian Financial Reporting become More Conservative Over Time?", **Accounting and Finance (AFAANZ)**, Available at: <http://onlinelibrary.wiley.com/sci-hub.org/doi/10.1111/j.1467-629X.2012.00480.x/full>, pp.1-31.
- Lara, Juan Manuel García et al. [2014], "Information Consequences of Accounting Conservatism", **European Accounting Review**, Vol.23, No.2, pp.173-198.
- Lara, Juan Manuel García et al. [2011], "Conditional Conservatism and Cost of Capital", **Review of Accounting Studies**, Vol.16, No.2, pp.247-271.
- Lawrence, Alastair et al. [2013], "Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.56, No.2, pp.112-133.
- Leary, Mark T. & Roberts, Michael R. [2014], "Do Peer Firms Affect Corporate Financial Policy?", **The Journal of Finance**, The American Finance Association, Vol.LXIX, No.1, February, pp.112-133.
- Lee, Jimmy [2011], "The Role of Accounting Conservatism in Firms' Financial Decisions", Unpublished Ph.D. Thesis, Northwestern University, Evanston, Illinois, U.S.A.
- Li, Jing [2012], "Accounting Conservatism and Debt Contracts: Efficient Liquidation and Covenant Renegotiation", **Contemporary Accounting Research (CAR)**, Available at: <http://repository.cmu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2451&context=tepper>, pp.1-33.
- Lim, Roslinda [2011], "Are Corporate Governance Attributes Associated with Accounting Conservatism?", **Accounting and Finance (AFAANZ)**, Vol.51, pp.1007-1030.
- Moeinaddin, Mahmood et al. [2012], "The Relationship between Firm Size, Debt Contracts and the Nature of the Operations with the Accounting Conservatism", **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, Vol.4, No.6, October, pp.628-645.
- Mohammed, Nor Farizal et al. [2011], "Accounting Conservatism, Corporate Governance and Political Influence: Evidence from Malaysia", Available at: <file:///C:/Users/Sony/Downloads/Accounting%20Conservatism,%20corporate%20governance%20>

and%20political%20influence,%20Evidence%20from%20Malays
ia3%20(1).pdf, pp.1-49.

- Mora, Araceli & Walker, Martin [2014], "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", **Accounting and Business Research**, Special issue, October, pp.1-62.
- Nguyen, Giao X & Swanson, Peggy E. [2009], "Firm Characteristics, Relative Efficiency, and Equity Returns", **Journal Of Financial And Quantitative Analysis**, Vol.44, No.1, February, pp.213-236.
- Nikolaev, Valeri V. [2010], "Debt Covenants and Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research**, Vol.48, No.1, March, pp.137-175.
- Oler, Derek K. & Picconi, Marc P. [2014], "Implications of Insufficient and Excess Cash for Future Performance", **Contemporary Accounting Research (CAR)**, Vol.31, No.1, Spring, pp.253-283.
- Penman, Stephen H. & Zhang, Xiao-Jun [2002], "Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns", **The Accounting Review**, Vol.77, No.2, April, pp.237-264.
- Pouraghajan, Abbasali et al. [2013], "Impact of Intellectual Capital on Market Value and Firms' Financial Performance: Evidences from Tehran Stock Exchange", **World of Sciences Journal**, Vol.1, Issue12, pp.197-208.
- Qiang, Xinrong [2007], "The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level", **The Accounting Review**, Vol.82, No.3, pp.759-796.
- Reis, Joana & Forte Rosa [2014], "The Impact of Industry Characteristics on Firms' Export Intensity", **FEB Working Papers**, Available at: <http://wps.fep.up.pt/wplist.php>, No.524, February, pp.1-23.
- Reyad, Sameh M. Reda [2012], "Accounting Conservatism and Auditing Quality: An Applied Study on Egyptian Corporations", **European Journal of Business and Management**, Vol.4, No.21, pp.108-116.
- Rodriguez, Manuel Cano [2010], "Big Auditors, Private Firms and Accounting Conservatism: Spanish Evidence", **European Accounting Review**, Vol.19, No.2, pp.131-159.
- Roychowdhury, Sugata & Watts, Ross L. [2007], "Asymmetric Timeliness of Earnings, Market-to-Book and Conservatism in Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.44, pp.2-31.
- Ryan, Stephen G. & Zarowin, Paul A. [2003], "Why Has the Contemporaneous Linear Returns-Earnings Relation Declined?", **The Accounting Review**, Vol.78, No.2, April, pp.523-553.
- Sadidi, Mehdi et al. [2011], "Accounting Conservatism and the Effects of Earning Quality on the Return of Assets and Stock Return", **Journal of Accounting Knowledge**, Vol.2, No.6, pp.11-24.
- Shroff, Pervin K. et al. [2013], "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings: An Event-Based Approach", **Contemporary Accounting Research (CAR)**, Vol.30, No.1, pp.215-241.

- Suleiman, Salami [2014], "Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism", **Journal of Management Policies and Practices**, Vol.2, No.2, June, pp.113-127.
- Sun, Yan et al. [2013], "Shareholder Activism and Earnings Management Incentives: An Empirical Examination of Shareholder Proposals in the United States", **Journal of International Financial Management & Accounting**, Vol.24, No.3, pp.234-260.
- Tseng, Chun-Yao & Goo, Yeong-Jia James [2005], "Intellectual Capital and Corporate Value in an Emerging Economy: Empirical Study of Taiwanese Manufacturers", **R&D Management**, Vol.35, No.2, pp.187-201.
- Wang, Richard Zhe [2013], "Operating Risk and Accounting Conservatism: An Empirical Study", **The International Journal of Business and Finance Research**, Vol.7, No.1, pp.55-68.
- Wang, Richard Zhe et al. [2009], "Measures of Accounting Conservatism: A Construct Validity Perspective", **Journal of Accounting Literature**, **Forthcoming**, Vol.28, pp.165-203.
- Watts, Ross L. [2003], "Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities", **Accounting Horizons**, Vol.17, Issue4, December, pp.287-301.
- Watts, Ross L. & Zuo Luo [2011], "Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis", **Available at: http://www.researchgate.net/publication/228140065_Accounting_Conservatism_and_Firm_Value_Evidence_from_the_Global_Financial_Crisis**, pp.1-51.
- Xia, Donglin & Zhu, Song [2009], "Corporate Governance and Accounting Conservatism in China", **China Journal of Accounting Research**, Vol.2, Issue2, pp.81-108.
- Yeganeh, Saeid Khodayar et al. [2012], "The Investigation of the Impact of Auditor tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange (TSE)", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol.1, No.3, pp.38-44.
- Yusof, Mohd Atef Md [2010], "Does Audit Committee Constraint Discretionary Accruals in MESDAQ Listed Companies?", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.1, No.3, December, pp.124-136.
- Zhang, Jieying [2008], "The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.45, pp.27-54.

3. المواقع الالكترونية ذات الصلة على شبكة الانترنت:

- موقع أرقام www.argaam.com
- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg
- موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID) www.egidegypt.com
- موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (MIST) www.mistnews.com
- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info

مرفقات البحث

بيان بأسماء الشركات المدرجة بسوق المال المصرى الممثلة فى عينة البحث
وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المنتمية إليها

م	اسم الشركة	نوع القطاع
1	دلنا للسكر.	الأغذية والمشروبات
2	الشرقية الوطنية للأمن الغذائى.	
3	القاهرة للدواجن.	
4	المصرية للأغذية - بسكو مصر.	
5	الوطنية لمنتجات الذرة.	
6	بنك الاتحاد الوطنى - مصر.	البنوك
7	بنك البركة مصر.	
8	البنك التجارى الدولى (مصر).	
9	بنك التعمير والاسكان.	
10	بنك قطر الوطنى الأهلى.	
11	بنك كريدى أجريكول مصر.	
12	بنك الكويت الوطنى - مصر.	
13	الاسكندرية لأسمنت بورتلاند.	التشييد ومواد البناء
14	أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية.	
15	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى.	
16	دلنا للإنشاء والتعمير.	
17	السويس للأسمنت.	
18	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقارى.	
19	العربية للخزف - أراسمو.	
20	العربية للمحابس.	
21	العز للسيراميك و البورسلين - الجوهرة.	
22	مصر للأسمنت - قنا.	
23	مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميركو.	
24	النصر للأعمال المدنية.	
25	راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات.	التكنولوجيا
26	برايم القابضة للاستثمارات المالية.	الخدمات المالية (باستثناء البنوك)
27	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل.	
28	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب).	
29	المصرية العربية (ثمار) لتداول الأوراق المالية.	
30	الملتقى العربى للاستثمارات.	
31	الأهرام للطباعة والتغليف.	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
32	جى بى أوتو.	
33	دلنا للطباعة والتغليف.	
34	السويس للاكياس.	

تابع - بيان بأسماء الشركات المدرجة بسوق المال المصري الممثلة في عينة البحث وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المنتمية إليها

نوع القطاع	اسم الشركة	م
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - إيكون.	35
	العربية للصناعات الهندسية.	36
	النصر لصناعة المحولات - الماكو.	37
	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق - يونيبك.	38
الرعاية الصحية والأدوية	الاسكندرية للخدمات الطبية - المركز الطبي الجديد.	39
	مستشفى النزاهة الدولي.	40
	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية.	41
السياحة والترفيه	بيراميزا للفنادق والقرى السياحية - بيراميز.	42
	مرسى مرسى علم للتنمية السياحية.	43
	المصرية للمشروعات السياحية العالمية.	44
	الوادى للاستثمار السياحي.	45
العقارات	زهراء المعادى للاستثمار والتعمير.	46
	شمال افريقيا للاستثمار العقاري.	47
	الشمس للأسكان والتعمير.	48
	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية.	49
	القاهرة للاستثمارات والتنمية.	50
	المتحدة للأسكان والتعمير.	51
	المجموعه المصريه العقارية.	52
	المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية.	53
	المصريين للأسكان والتنمية والتعمير.	54
	سیدی کریر للبتروكيماويات (سيدبك).	55
كفر الزيات للمبيدات والكيماويات.	56	
المرافق	غاز مصر.	57
الموارد الأساسية	الالومنيوم العربية.	58
	مصر الوطنية للصلب - عتاقة.	59
الموزعون وتجارة التجزئة	اسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية.	60
المنتجات المنزلية والشخصية	جولدن تكس للأصواف.	61
	النساجون الشرقيون للساد.	62

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).